Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

ديناميكيات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن: مقاربة من منظور الصراع الاجتماعي التحليلي

محمد عبد الكريم الحوراني

أستاذ مشارك
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية الآداب
جامعة اليرموك
mhouranis@yahoo.co.uk

تاريخ الاستلام : ٢٠١٤/٠٦/٠٤
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٥/٠٢/٢٤

ديناميكيات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن: مقاربة من منظور الصراع الاجتماعي التحليلي

محمد عبد الكريم الحوراني

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن من منظور الصراع الاجتماعي التحليلي. وقد ركزت الدراسة على العوامل التي أدت إلى انبثاق الحراك الشعبي ومرتكزات شرعيته والمتغيرات التي وجهت سلمية المواجهة بين الحراك والدولة.

أظهرت الدراسة أن الظرف الاقتصادي هو العامل الأساس وراء انبثاق الحراك الشعبي، وأن المطالب السياسية تولدت عندما لم تتكمن الدولة من إنجاز إصلاحات اقتصادية. وقد استمد الحراك شرعيته من موضوعية مطالبه الاقتصادية، بالإضافة إلى الثورات العربية، واستجابة الدولة للحراك التي مثلت اعترافا حقيقيا به. وبينت الدراسة أن الحراك قد تراجع بسبب عدم تنظيمه، وافتقاده إلى الأيديولوجيا والقيادة، والانقسام على أساس الهوية الوطنية، لكن وعي الحراك وشرعيته يمكن أن تكثفانه من جديد.

وأظهرت الدراسة أن المواجهة تضمنت علاقة جدلية بين سلمية الدولة من ناحية وسلمية الحراك من ناحية أخرى. وهذه العلاقة الجدلية شكلت ميثاقاً أخلاقياً كان بمثابة صمام الأمان ضد وقوع العنف، وعدم تشكل استقطاب اجتماعي، وأظهرت أيضا الدراسة بعض العوامل التي كانت تحرض العنف أحيانا مثل جماعات الموالاة، واعتقال النشطاء، واستخدام القوة من قبل رجال الأمن، وبينت الدراسة أن المواجهة اتصفت بالواقعية، ولكنها لم تحدث تغييراً جوهريا في البناء الاجتماعي، إنما أدت إلى رفع سقف الحرية، وإظهار قوة الشارع، وأكسبت الدولة والمجتمع المزيد من المرونة والديموقراطية. ومن الناحية النظرية أظهرت الدراسة أن طروحات نظرية الصراع التحليلية تكمل بعضها، ويمكن أن تستثمر في إنتاج مشروع نظري توليفي جديد.

كلمات مفتاحية: الحراك الشعبي، الدولة، المواجهة (الصراع الاجتماعي).

Dynamics of confrontation between popular mobilization and state In Jordan: An analytical social conflict approach

Mohammad Horani

Abstract

This study aimed at analyzing the dynamics of confrontation between popular mobilization and state in Jordan from the sociological perspective of an analytical social conflict. It also concentrated on the factors that led to the emergence of popular mobilization and its Legitimacy and the variables that guided the peaceful confrontation between mobilization and state.

The study results showed that economic deprivation was the main factor behid the emergence of the popular mobilization, and the political demands were emerged when the state didn't achieve the economical Reforms , and the mobilization derives its legitimacy From its objective economical demands, the Arab revolutions and the concessions of the state which mean recognition of the Mobilization and its demands. Then the results showed that the mobilization was Fall back because of its lack of organization leadership and Ideology and the cleavages in the structure of national identity , but the conscious of the mobilization and its legitimacy may intense it again.

Besides, The results indicated that the confrontation was included dialectical Relationship between the peaceful oriention of the state toward the mobilizations and the peaceful orientation of the mobilization from the other hand. This dialectical relationship constituted moral treaty between the two partisans stand out as safty valve against violence and polarization. After that, the study showed some Factors which, sometimes , provoked violence such as : the partisans, usage of violent power, and arrestation of mobilization's activists . Then, the study showed that the confrontation was realistic , but didn't occur substantial change in the social structure, However, it escalated the level of freedom, Raised the power of the street, and obtained the state and the society more flexibility and democracy. With regard to the theoretical approach, This study showed that the perspectives of analytical conflict are of complementarily nature, and it could be syenthesized to produce a new theoretical perspective.

Keywords: popular mobilization, state, confrontation (social conflict).

مقدمة

تفاعل الشارع الأردني والقوى المجتمعية الفاعلة في المجال العام مع الربيع العربي على نحو بين وواضح. فالظروف الموضوعية التي أنتجت ثورات الربيع العربي تقاطعت نسبياً مع الظروف الموضوعية للمجتمع الأردني، وبشكل خاص المتغيرات الاقتصادية التي مثلت على الدوام محرضاً أساسا للثورات على امتداد التاريخ الثوري العالمي، لقد تفاعل الظرف الاقتصادي الأردني المتردي مع الربيع العربي، وأنتج حراكا شعبيا واسعاً في مواجهة الدولة، وقد أفلح الحراك في ممارسة الضغوط على الدولة، وجعلها تأخذ بعين الاعتبار، وأكثر من أي وقت مضى، ردود فعل الجماهير ومطالبهم. وعلى الرغم من أن المحرض الرئيس للحراك كان اقتصاديا إلا أنه مثل- كما يصف تشالز تلي Tilly مظاهرات الشوارع- أداة سياسية لجميع الأغراض (تلي، ٢٠٠٥: ٢٧٨).

إن ديناميكيات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن لم تقد إلى ما آلت إليه الثورات العربية الأخرى من عنف ودموية وتغيير أنظمة سياسية، بل إن مآلات الثورات، وبخاصة الثورتان المصرية والسورية، جعلت فكرة الثورة ذاتها تفقد جاذبيتها الشعبية التقدمية بالنسبة للشارع الأردني، ورغم ذلك بقيت المواجهة السلمية بين الحراك الشعبي والدولة مستمرة، وتحظى بمراقبة إقليمية ودولية، بخاصة أن الموقع الجيوسياسي، والجيواستراتيجي للأردن ونظامه السياسي بالغ الأهمية في الإطار الإقليمي والدولي.

بهذا الخصوص تقول سارة توبن Sarah Tobin في مقالها الموسوم، الربيع العربي الأردني Jordan's Arab Spring: لقد تمت مراقبة المملكة الأردنية الهاشمية عن كثب خلال أحداث الربيع العربي المبكرة في عام ٢٠١١، وقد عبر العديد من المحللين الغربيين أنها سوف تكون الدولة التالية التي ستعمل فيها الاحتجاجات الضخمة والحراك السياسي والاجتماعي؛ على سحب موازين القوة بعيداً عن النظام الحاكم لصالح المحتجين في الشارع (Tobin, 2012).

ولكن هذا لم يتحقق، بل إن تغيير النظام السياسي ذاته لم يكن ضمن لائحة المطالب التي نادى بها المحتجون، والتي اتصفت بالنزعة الإصلاحية السياسية والاقتصادية. ويلاحظ يونج هون مون في مقاله الموسوم الديمقراطية في الأفق: كيف لم يعم الربيع العربي الأردن

Democracy on the Horizon:
How the Arab Spring is Unfolding in Jordan

"إن ملك الأردن نجح أكثر من عديد من القادة خلال الربيع العربي، فعلى الرغم من الاحتجاجات التي حصلت في الأردن ما يزال يحتفظ بالكثير من سلطته مع شعبه"(Moon, 2012)

هذه هي الحقيقة، إلا أن الحراك الشعبي، وإن فتر، ما يزال قائما. والظروف الاقتصادية التي أنتجته قد تفاقمت وإن معظم المطالب الإصلاحية لم تتحقق. إن هذه المفارقات في بنية المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة تثير تساؤلات عميقة حول المتغيرات الوجودية التي تحكم هذه المواجهة، وجدوى الحراك، ومآلاته. وفعل الدولة واستراتيجياته، ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة الراهنة حول تحليل دينامية المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة، باعتبار المواجهة "فعل صراع" له منطلقاته الوجودية وبناه العقلية، ويحظى بشرعية، وهو ذو مستويات متباينة من العنف والسلمية والواقعية واللاواقعية، ويقترن بأحكام تتعلق بنتائجه العملية. ومن أجل إظهار موقع المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن من هذه المتغيرات، وتعميق الفهم بطبيعتها البنيوية، تحاول الدراسة الاستفادة من أطروحات نظرية الصراع الاجتماعي التحليلية[1] لدى لويس كوزر Coser، ودارندروف، Dahrendorf، وراندال كولينز Collins لما تتمتع به من تنوع مفاهيمي وخصوبة معرفية.

وتستمد الدراسة الراهنة أهميتها من خلال اعتبارين:

الأول: الاعتبار العملي، حيث تقدم الدراسة إضافة معرفية لفهم المواجهة بين الحراك والدولة بالوقت الذي تندر فيه الدراسات المحلية حول الحراك الأردني على نحو واضح. مما يدعو إلى الاعتماد على ما كتب في الصحافة الأردنية، والعربية، والعالمية حول الحراك الأردني. وكذلك فإن الدراسة تلفت الانتباه إلى بعض المتغيرات المهملة في تحليل دينامية المواجهة بين الحراك والدولة، من خلال الاعتماد على منظور سوسيولوجي يبرز المواجهة كعملية صراعية مستمرة وليس كبنية ظرفية.

ثانيا: الاعتبار النظري، حيث تحاول الدراسة إعادة الاعتبار لنظريات الصراع التحليلية، وإحيائها وإظهار خصوبتها وثرائها المعرفي، والطبيعة التكميلية لطروحاتها، بالوقت الذي يشكو فيه راندال كولينز: "... إننا نركز على خلافاتنا أكثر مما نركز على ما بنيناه مع بعضنا..." (Collins, 1993: 12).

وبالاستناد إلى جميع ما تقدم، فإن هذه الدراسة ترتكز على أطروحة تتألف من ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: انبثاق الحراك الشعبي وشرعية مواجهة الدولة.

ثانيا: سلمية الحراك ومرونة الدولة: صمام الأمان ضد عنف المواجهة.

ثالثا: المحددات البنائية ومآلات المواجهة.

إن معالجة هذا الطرح سوف تكون بالاعتماد على دينامية وحركة المتغيرات البنائية والتفاعلية، التي تتوسط العلاقة

بين الدولة والحراك وتحكم صيرورتها، والمستوحاة من نظرية الصراع التحليلية، مثل المحرضات البنائية للصراع. وشرعية الصراع، ومرونة الدولة، وإدارة الدولة للبنى المجتمعية، وعلاقة ذلك بشدة الصراع وعنفه، والعلاقة بين واقعية أو عدم واقعية غايات الصراع، ومعدل التغير البنائي الذي يحدثه الصراع في المجتمع، وغير ذلك من المتغيرات.

انبثاق الحراك الشعبي وشرعية مواجهة الدولة

يتفق منظرو الصراع (كولينز، ودارندورف، وكوزر) على أن سبب الصراع في البناء الاجتماعي يكمن في عدم رضا المحرومين واستيائهم.(Collins,1975: Dahrendorf, 1975, Coser:1976) ، وعلى الرغم من أن الحرمان يقترن بالمتغير الاقتصادي في المقام الأول إلا أنه لا يقتصر عليه فالناس لديهم مصالح أساسية، وفعل الصراع يبنى على هذا الأساس. أي أن الناس يناضلون من أجل تحقيق مصالحهم. من الواضح أنه ثمة اقتران طبيعي بين الحرمان والاستياء والرضا من جهة، والإثارة العاطفية المتمخضة عن كل ذلك من جهة أخرى. ومع ذلك هناك مستوى من "الإدراك" الضروري لربط هذه المكونات مع بعضها لتولد فعل الصراع، علماً بأن دارندورف يحلل حالة عدم الرضا والاستياء بالاستناد إلى إدراك المصالح أو إدراك الحرمان. بينما يحللها كوزر بالتركيز على سؤال الشرعية، والحقيقة أن الطرحين يكملان بعضهما ويتفاعلان جدليا، فإدراك المصالح سوف يقود المحرومين إلى سحب الشرعية، وعندما تسحب الشرعية تتمفصل المصالح وتتكشف بصورة أكبر. لكن إدراك الانتهاكات المصلحية يقع في جذر السؤال عن شرعية النظام القائم. ويعقب جوناثان تيرنر على انطلاقة فعل الصراع بقوله: "من المعقول أن نتنبأ بأن الصراع الذي ينشأ من هذه الظروف سوف يكون عفوياً وتعبيرياً ويفتقد إلى درجة عالية من التنظيم" (Turner, 1975).

وفي الواقع تفاعلت جميع المتغيرات (الحرمان، والاستياء، والإثارة العاطفية، والإدراك، وسحب الشرعية والافتقاد إلى التنظيم) مع بعضها عند انطلاق الحراك الشعبي في الأردن، فقد كانت أول مظاهرة خرجت في الأردن على وقع الربيع العربي مطلع يناير كانون الثاني ٢٠١١ في بلدة ذيبان التابعة لمحافظة مأدبا جنوب غرب عمان. وكانت أسبابها اقتصادية، وتمثلت بعدم وجود مخصصات للواء ذيبان في الموازنة العامة، وطغت الشعارات الاقتصادية والمعيشية على تلك المسيرة، حيث رفع المتظاهرون لأول مرة صورة لرغيف خبز تحت عبارة ,,أين أنت ياعزيزي؟" (النجار، ٢٠١٣).

ويلاحظ يونج هون مون Moon: أنه في المرحلة المبكرة من الاحتجاجات انعكس الموقف في الأردن من خلال البلدان الأخرى، والظروف الاقتصادية الأليمة كانت الخلفية التي اندلعت على إثرها الاحتجاجات، وقد قدم فضاء الاستياء نفسه بصورة مطالب سياسية، وبصورة جمعية لم تكن موجودة في العقود الماضية، وأدى تصاعد الاحتجاجات إلى استقالة اثنين من رؤساء الوزراء المتعاقبين اللذين عُينا على عجالة من قبل الملك عبد الله، ورغم هذه التضحيات من قبل الدولة. إلا أن الجماهير لم تهدأ وانتقل التركيز إلى الملك الذي يمسك بالخيوط الحقيقية للقوة (Moon, 2012).

عانى الأردن باستمرار من المشكلات الاقتصادية وسوء الأحوال المعيشية، حتى قبل الربيع العربي، حيث أجرى الملك حسين في عام ١٩٨٩ تحولاً ديموقراطياً بسبب الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد إثر ارتفاع الأسعار، وفي عام ١٩٩٦ تفجرت الاحتجاجات مرة أخرى نتيجة رفع أسعار الخبز، وفي عام ٢٠٠٧ استمرت الاحتجاجات أربعة أيام ٥-٩ فبراير بسبب غلاء الأسعار (ويكيبيديا،٢٠١٢). إن الاقتصاد الأردني المتقهقر ينعكس بشكل مباشر على عالم المعيشة اليومي لمعظم السكان، حيث يبلغ الحد الأدنى للأجور ١٥٠ ديناراً، أو ما يعادل مئتي دولار فيما يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي ٢٧٠٠ دينار، ويبلغ معدل البطالة ١٤٪ وفق تقارير رسمية، و٢٥٪ وفق تقديرات لهيئات اقتصادية مستقلة، فيما يعيش ١٥٪ من السكان تحت خط الفقر، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم رفع الحد الأدنى لأجر العامل الأردني إلى ١٩٠ دينار، بينما بقي ١٥٠ دينارا للعامل غير الأردني (ويكيبيديا، ٢٠١٤).

لم تتجاهل الدولة الأردنية إمكانية تفاعل الظرف الاقتصادي للبلاد مع الربيع العربي، فقد خشيت أن تمتد الثورة إلى الداخل الأردني بسبب ارتفاع الأسعار، فاتخذت إجراءات سريعة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١، أي قبل بدء الاحتجاجات الشعبية بيومين، وقد كلفتها هذه الإجراءات ٢٢٥ مليون دولار أمريكي لخفض أسعار الوقود ٥٪، وأسعار السكر والأرز ١٠٪، إلا أن الاحتجاجات قد اندلعت (ويكيبيديا، ٢٠١٢).

يمكن القول: إن السياق الظرفي الأردني، قد استجمع معظم الشروط الضرورية لتشكيل الاحتجاجات حيث إن ظرف الحرمان الاقتصادي ولّد حالة من الامتعاض والاستياء العام. وقد تفاعلت هذه الحالة مع الربيع العربي، واستلهمت منه استثارتها العاطفية أو جزءاً منها. وكذلك الأمر بالنسبة للمدركات حول الحقوق المسلوبة، وقضايا الفساد والفاسدين. إنه من غير الممكن غض الطرف عن دور الاستثارة العاطفية التي ولّدها الربيع العربي في إيقاد فتيل الحراك الشعبي الأردني. وبالمقابل لا يمكن غض الطرف عن نضج الظروف الداخلية التي ولّدته. يلاحظ دارندوف في كتابه الموسوم «الصراع الاجتماعي الحديث» The Modern

"Social Conflict" الـذي راجعـه كـوزر: أن فـرص حيـاة المواطن في دولـة معينـة هـي نتـاج التـوازن بين الاستحقاقات Entitlements(الوسـائل المُعرّفـة اجتماعيـاً للوصـول إلـى الحاجـات ذات القيمـة)، والتحقيقـات الفعليـة provisions (نطـاق القيـم والحاجـات التـي قـد يختارهـا أصحـاب اسـتحقاقات معينـة لتقريـر عيشـهم)؛ فعندمـا يختـل التـوازن بينهمـا بشـكل حـاد مـن المتوقـع أَن تحـدث اضطرابـات اجتماعيـة، وبشـكل خـاص إذا زادت الاسـتحقاقات ولـم تواكبهـا تحقيقـات فعليـة، تحـدث ثـورة توقعـات متصاعـد Rising Expectations. وعندمـا تـزداد التحقيقـات وتكبـح الاسـتحقاقات تحـدث حـرب مـن النـوع التقليـدي (Coser,1989). وفـي كل مـن الحالتين هنـاك مشـاعر عـداء هائلـة تسـبق الصـراع، وتنتـج عـن الفجـوة بيـن مـا هـو متوقـع ومـا هـو متحقـق فعـلاً. إن نظريـة الصـراع التحليليـة تولـي الإثـارة العاطفيـة أهميـة بالغـة فـي تفجـر الصـراع؛ فيؤكـد لويـس كـوزر: أن الإدارك (السـؤال عـن الشـرعية) وحـده لا يقـود إلـى الصـراع بـل إن الإثـارة العاطفيـة ضروريـة كذلـك، ويذهـب إلـى أن مشـاعر العـداء والكراهيـة تجعـل النـاس يتضامنـون أكثـر مـن عمليـة الصـراع ذاتهـا (Coser, 1956). ويؤكـد رانـدال كولينـز أهميـة المشـاركة فـي الخبـرة الوجدانيـة مـن أَجـل تحقيـق التضامـن والتفاعـل الطقوسـي (Collins, 2004). وهـذه الحالـة تحشـد طاقـة وجدانيـة هائلـة فـي عمليـة الصـراع.

وهكـذا فقـد عـم الحـراك الشـعبي كافـة أرجـاء المجتمـع، واسـتُمِدَتْ شـرعيته مـن ظرفـه الاقتصـادي الموضوعـي، الـذي كـرس الحرمـان والاسـتياء، وتفاعـل وجدانيـاً مـع الثـورات العربيـة المحيطـة التـي مثلـت مصـدراً إضافيـا لشـرعية الفعـل الحراكـي. إن شـرعية الحـراك المدركـة والمعيشـة مـن قبـل الجماهيـر مهـدت بالفعـل إلـى طـرح السـؤال حـول شـرعية الوضـع القائـم واسـتمراريته. فقـد هتـف المحتجـون ضـد الحكومـة والقيـادات السياسـية الفاسـدة، ومجلـس النـواب، وطالبـوا بإصلاحـات اقتصاديـة وسياسـية، واسـتجابة لغضـب الشـارع نـاور النظـام السياسـي مـن خـلال إقالـة اثنين مـن رؤسـاء الـوزراء، وتقديـم مديـر المخبـرات العامـة للقضـاء بتهمـة الفسـاد. وكذلـك تقديـم بعـض رجـال الأعمـال إلـى القضـاء بنفـس التهمـة، وشُـكّلت اللجـان وحـل مجلـس النـواب، وأجريـت انتخابـات نيابيـة... (بنـي سـلامة، ٢٠١٣).

إن تقديـم الدولـة التضحيـات والقرابيـن لامتصـاص غضـب الشـارع قـد أبـدى مرونـة فـي تفاعـل الدولـة مـع الحـراك مـن ناحيـة، ولكنـه رسـخ مـدركات الحـراك حـول الفسـاد الاقتصـادي والسياسـي، ومنحـه مصـدراً ثالثـا للشـرعية، بمعنـى آخـر تمثـل اسـتجابة الدولـة التكيفيـة مـع مطالـب الحـراك «اعترافـا» صريحـا مـن قبـل الدولـة بالحـراك ومطالبـه. وهكـذا، فـإن سـؤال الشـرعية قـد عمـق بـدوره شـرعية الحـراك ودعمهـا، ويقـول كـوزر بهـذا الخصـوص: «كلمـا تسـاءل المحرومـون عـن شـرعية التوزيـع الراهـن للمصـادر النـادرة، تـزداد احتماليـة دخولهـم فـي الصـراع» (Coser, 1956).

الشكل رقم (١): مصادر الشرعية للحراك في الأردن

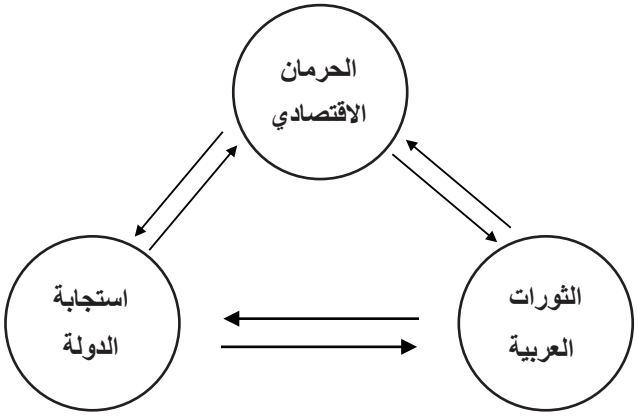

ولكـن بالمقابـل، يلفـت دارنـدورف الانتبـاه إلـى أنـه كلمـا قلـت التنظيمـات الداخليـة التـي تُجزئ الطاقـة العاطفيـة للمحروميـن، تـزداد احتماليـة سـؤالهم عـن الشـرعية (Dahrendorf, 1957). وهـذه القضيـة تبـرز أهميـة هويـة "الحـراك الشـعبي" ودورهـا فـي توحيـد الطاقـة العاطفيـة للمحتجيـن. إن الملاحظـة العابـرة لتركيبـة الحـراك الشـعبي فـي الأردن تكشـف عـن تمزقـه وتجزئـه وفـق مرجعيـات مختلفـة جهويـة، ومهنيـة، وإثنيـة، ودينيـة، ومـن قبيـل ذلـك: حـراك شـباب الطفيلـة، وحـراك شـباب معـان، وحـراك إربـد، وحـراك ذيبـان، وحـراك المتقاعديـن العسـكريين، وحـراك الشـباب الشركسـي، وحـراك السـلفيين، وحـراك الإخـوان المسـلمين، وغيـر ذلـك مـن المسـميات، وعلـى الرغـم مـن أن بعـض أطـراف الحـراك اتجهـت إلـى تشـكيل تنسـيقيات حراكيـة تنظـم حـراكا أردنيـا عامـاً إلا أن المحاولـة بـدت فـي معظـم الأحيـان شـكلية، أي توقفـت التنسـيقيات عنـد حـدود المسـمى ولـم تتمكـن مـن تأطيـر هويـة حراكيـة عامـة، وبطبيعـة الحـال فـإن غيـاب هويـة حراكيـة عامـة، وتبـدد الطاقـة العاطفيـة التـي تحـرض فعـلا عاطفيـا موحـداً وشـاملاً وضاغطـاً علـى الدولـة مـن شـانه أَن يضعـف سـؤال الشـرعية، ويـؤدي إلـى خمولـه واضمحـلال فاعليتـه، وبـذات الوقـت يعفـي الدولـة مـن مواجهـة ضاريـة مـع الحـراك الشـعبي، وفـي السـياق ذاتـه يؤكـد ريـان Ryan: التظاهـرات فـي الأردن صنفـت علـى أَنهـا مكونـة مـن احتجاجـات منظمـة شـبابيا (لـم تكـن حزبيـة علـى نحـو واضـح ولكـن طالبـت بالإصـلاح) وتحالفـات أحـزاب المعارضـة، التـي تتألـف غالبـا مـن أحـزاب اليسـار، وجبهـة العمـل الإسـلامي، وقـد تشـكلت العديـد مـن التظاهـرات مـن جماعـات متنوعـة عبـر الطبقـات والنـوع الاجتماعـي والأَيديولوجيـا، وحتـى الخطـوط الإثنيـة، علـى الرغـم مـن أنهـا تضمنـت فـي الغالـب الشـرق أردنييـن أَكثـر مـن الأردنييـن مـن أُصـول فلسـطينية. حيـث يعتبـر

المجتمع الأول الحجر الأساس الداعم للنظام الهاشمي، ومع ذلك، فقد ركزوا على مطالب إصلاحية، ولم يركزوا على تغيير النظام (Ryan,2012).

وفي مقال آخر يقدم ريان تفصيلات أكثر حول بنية الحراك وتركيبته، فيشير إلى أن معظم حراكات الشباب من الطبقة الوسطى هم من خلفية الشرق أردنية، وخصوصا في عمان الغربية لكنها تضمنت مسلمين ومسيحيين وشيشان ورجالاً ونساء. وبالمقارنة فإن التظاهرات التي رُتِّبَتْ من قبل الحركة الإسلامية وأحزاب معارضة أخرى، والتي انطلقت غالبا من قرب المسجد الحسيني تضمنت فلسطينيين من كافة الطبقات، بالإضافة إلى الشرق أردنيين. لهذا السبب يرى قسم النوع الأول من التظاهرات باعتبارها لا حزبية ووطنية، والنوع الثاني باعتباره أيديولوجيا وفلسطينيا أكثر منه أُردنيا (Ryan,2011).

بالإضافة إلى ما تقدم، يشير دارندورف إلى مجموعة من المتطلبات البنائية التي تسهم في تشكيل جماعة مصلحة ذات تعبئة وحشد وفاعلية وهي: «تقنية» أي أن الجماعة تتطلب مُؤَسِساً، ودستوراً (نسق من الأفكار المدونة) Codified Idea أو أيديولوجيا. و"سياسية" أو سياق ليبرالي يجعل التعبئة ممكنة، و"اجتماعية" تتمثل في التركيز الجغرافي للمحرومين، وسهولة تواصلهم، وأن يكون لهم موقف جماعي متماثل من السلطة (Daherndorf,1957)).

وتحظى الأيديولوجيا الموحدة باهتمام بالغ من قبل لويس كوزر حيث يقول: بأن امتلاك الجماعة أيديولوجيا موحدة يجعلها تنخرط بصراعات تتجاوز المصالح الذاتية للأفراد، وتكون الأهداف أكثر عمومية أو يكون هناك ضمير وجداني أكثر وضوحا (Coser, 1956).

بالاستناد إلى هذا الطرح، يمكن ملاحظة مفارقة مهمة تتعلق بالحراك الشعبي الأردني؛ فعلى الرغم من أن الحراك قد تشكل في سياق ليبرالي نسبيا، إلا أنه لم يتمكن من استثمار هذا الظرف الوجودي في تنظيم ذاته فكريا وبنائيا. ويبدو أن الحراك الشعبي، على الرغم من تضمنه من يدركون التكتيكات اللازمة لخلق بنية تنظيمية موحدة وشاملة، قد تفاعل مع المكونات التقليدية (التفكيكية) للمجتمع مثل العشيرة، والمكان، والإثنية، والأيديولوجيا الحزبية، لقد تحركت معظم العشائر ومختلف الأيديولوجيات الحزبية، وجميع الجهات المكانية، والطبقات الاجتماعية، إلا أنها تحركت بصورة منعزلة ولم تحاول الالتقاء وإيجاد الإطار الذي يجمع الطيف الهائل من القوى. وهكذا، لم تتشكل قيادة. ولا أيديولوجيا، ولا تواصلاً مكثفاً، ولا تركيزاً جغرافياً.

لقد أدركت الدولة واقع تجزؤ الحراكي، وعلى الرغم من أنها حاولت تهدئته والحيلولة دون تكثيفه عن طريق الاستجابة لبعض المطالب التي يمكن للدولة التحكم بها، إلا أن عجزها الاقتصادي المتفاقم جعل الحكومة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٣ تصدر قراراً برفع الدعم عن المحروقات، ورفع أسعار السلع الرئيسة بمعدلات غير مسبوقة. حيث فاق عجز الموازنة أربعة مليارات دولار؛ بسبب انقطاع الغاز المصري الذي يعتمد عليه الأردن بشكل كبير في توليد الطاقة، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية، وشبه الانقطاع في المساعدات العربية التي وعدت بها دول الخليج الأردن (وكيبيديا، ٢٠١٢، صحيفة السوسنة، ٢٠١٢). ونتيجة هذا الإجراء الذي بدا كارثياً ومخيفا، وبذات الوقت قسرياً بالنسبة للدولة، نظم الحراك آلاف المسيرات تحت ما يعرف بهبة تشرين تيمناً بهبة نيسان عام ١٩٨٩، ولكن رغم ذلك لم يشكل هذا الموقف حافزاً للحراك الشعبي لتشكيل إطار تنظيمي شمولي دائم ومستمر. ولم يتجه الحراك الشعبي إلى استقطاب الجماهير الشعبية الغاضبة التي اتجهت إلى أعمال العنف والشغب من قبيل إغلاق الطرق بالإطارات المشتعلة، وإحراق المراكز الأمنية والاعتداء على مركبات الشرطة. وقد توفي مواطن على يد رجال الأمن، وأصيب اثنان من رجال الأمن بأعيرة نارية، وأُحرقت واجهات البنوك، وأُحرقت مركبات لمواطنين. لقد استثمرت الدولة هذه الأحداث ضد الحراك الشعبي، واتهمت شباب الحراك بالتخريب وأعمال العنف وساندها في ذلك جميع الأطراف المناوئة للحراك، مما دعا الحراكات المختلفة إلى اتخاذ موقف دفاعي تبرئ من خلاله ذاتها، كل على حدة. إن افتقاد الحراك الشعبي إلى التنظيم والإطار الموحد الشامل لم يمكنه من عزل ذاته عن أعمال الشغب والعنف التي تزامنت مع حضور عديد من فئات الحراك في الشارع، ولم يمكنه أيضا من مواجهة الدولة وفق رؤية واحدة، وعلى وتيرة واحدة.

ولكن بالمقابل ثمة وجه آخر ذو طبيعة جمعية في فعل الحراك الشعبي، وهو ظهور الحس الشعبي العام بمفهوم الوطن. لقد كانت مطالب الفئات الحراكية متشابهة على امتداد المجتمع (الأسعار، والفقر، والبطالة، والفساد السياسي، والاقتصادي)، (مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢). وهتف الحراكيون في كل مكان: «بالروح بالدم نفديك يا أردن». لقد تبلورت « نحن We الشعب مقابل "هم" الفاسدون في الدولة، ولكن على المستوى المطلبي والشعوري، وليس التنظيمي.

وفق تقرير مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (٢٠١٢) شهد الأردن في عام ٢٠١٢ (١٤٠) احتجاجاً، ووصل هذا العدد إلى (٢٨٩) احتجاجاً عام ٢٠١١، ومن

ثم بلغ (٩٠١) احتجاج عام ٢٠١٢، ويذكر التقرير أن هذا التزايد يؤكد تنامي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، ولكن في عام ٢٠١٣ شهد الحراك انحساراً حاداً، وفي عام ٢٠١٤ لا يكاد الحراك الشعبي يُرى في الشارع الأردني. لقد بقي من الحراك مسيرات محدودة. تكون غالبا في العاصمة عمان، وبأعداد محدودة يمكن إحصاؤها بسهولة.

تحت عنوان: "الحراك الأردني يتراجع في عامه الثالث"، يشير أحد التقارير إلى بعض آراء المحللين والأكاديميين التي تُرْجع تراجع الحراك إلى الاستجابة الرسمية لجزء رئيس من مطالب الحراك، مثل تعديل الدستور والسير في تغيير قانون الانتخاب، واعتزام اعتماد حكومات برلمانية، والتفاعل الأمني غير الصدامي، وكذلك مآلات الثورات العربية؛ وفشل مشروع الإسلام السياسي، في مصر وتداعيات الثورة التونسية والليبية، وتدخلات رسمية، وعدم تنسيق الحراك ونمطيته (الخليج، ٢٠١٣). وبطبيعة الحال فقد تفاعلت هذه الحلول مع استجابات إصلاحية اقتصادية استرضائية، مثل ترشيد المؤسسات العامة، والاستجابة لاعتصامات الموظفين والعاملين برفع الأجور والعلاوات وتفعيل المراقبة القانونية على الفساد الاقتصادي.

ومن جهة أخرى يصف أحد المحللين الدور"السياسي" الفاعل للدولة في احتواء الحراك بقوله: أوشكت حبال اللعبة أن تنقطع، وجد النظام مخرجا بإغراق المعارضة بالحوار، فشكل لجنة للحوار الوطني، وأُخرى لتعديل الدستور، وفتحت قنوات سرية مع المعارضين، كل بحسب مفاتيحه. لقد عدل الدستور بزيادة صلاحيات الملك، وخرجت لجنة الحوار بقانون انتخاب توافقي... أودع الأدراج، وفرض النظام قانونه الذي شمل قانون المرشح المفرد بعدد من المقاعد خصصت للقوائم الوطنية، تبخرت أحلام الإصلاح، وأشغل النظام المعارضين بحل البرلمان، والدعوة لانتخابات مبكرة على القانون الجديد (الفضيلات، ٢٠١٤).

بناء على ما تقدم، يمكن ملاحظة أن الانفتاح السياسي الذي عرفه الأردن في عام ١٩٨٩، والذي جاء إثر انتفاضة شعبية تطالب بالخبز والحريات، واستئناف الحياة البرلمانية (الحوراني، ٢٠١٠). لقد أُنقذ النظام السياسي بوجه خاص، والمجتمع الأردني بوجه عام من ثورة محققة، وقد أدرك النظام السياسي الأردني عبر العقدين الماضيين، جدوى حرية تعبير الناس عن سخطهم وعدائهم، وأثبتت التجربة الأردنية بحق أن «الفرصة السياسية» التي يمنحها النظام السياسي للمجتمع ليعبر عن مطالبه وينظم ذاته، هي بذات الوقت فرصة للنظام السياسي ذاته ليحقق الثبات والاستمرار.

وعلى هذا الأساس تحققت نبوءات جيليان شويدلر Schwedlerعندما أشارت، إلى أن الملك حسين تبنى عملية لبرلة سياسية Liberalization استجابة للاحتجاجات، وقد حققت هذه الاستجابة انفتاح المجال العام الأمر الذي يختزل السخط السياسي، ويوجه الاحتجاجات لتكون تحت سيطرة الدولة، ويمنع المواجهات العنيفة مستقبلا.2005) Schwedler,). ومن هنا، يضع منظرو الصراع والثورة، عدم مرونة الدولة وضعفها في قائمة العوامل التي تنتج الثورة، بالإضافة إلى وجود مجتمع مستاء من الوضع القائم، وإطار دولي يؤيد الثورة، وتوفر مدخل بنيوي غير طوعي وغير قصدي (Skocpol,1994. Skocpol, 1985. Coser, 1967).

وتجدر الإشارة إلى أن السياق الذي تشكل فيه الحراك الشعبي (غير المنظم) هو ذاته أحد العوامل المهمة في تراجع الحراك وفتور سخطه, وهذا مؤشر مهم على انفعالية الحراك من ناحية، وعدم ارتكازه على (عقلانية تنظيمية) من ناحية أخرى. فالمكاسب التي حققها الحراك عند انطلاقته من المفترض أن تدفعه إلى المزيد من التمسك بمطالبه، وتكثيف حشوده عندما تكون ركائزه عقلانية تنظيمية، ولكن بالنسبة لداندرورف فإن شدة تمسك المحرومين بمطالبهم، وتحقيق بعض المطالب قد لا يدفعهم بالاستمرار بمطالبهم فقط، ولكن قد يدفعهم إلى العنف من أجل ذلك، حيث يقول: «كلما تحول حرمان الخاضعين من المطلق إلى النسبي، تزداد احتمالية اتجاه الصراع نحو العنف» (Dahrendorf,1957).

وهكذا على الرغم من أن الحراك الشعبي الأردني قد انبنى على شرعية مدركة واقعيا من قبل الجماهير والدولة في آن معاً، إلا أنه في عامه الرابع ضعف وفقد زخمه وبريقه. إن شرعية الحراك تفاعلت مع وعي اجتماعي مشتت جغرافيا وأيديولوجيا، فبدا وكأن الحراك قد استمر على أساس انفعالي، وليس على أساس عقلاني. إن الانفعال والطاقة الوجدانية- كما أظهرت نظرية الصراع- من الأمور المهمة بل من الشروط الضرورية لإيقاد فتيل الحراك الشعبي، إلا أن الاستمرار الفاعل يتطلب تفاعل الشرعية والوعي مع إطار تنظيمي، ولهذا السبب فإن مآلات الثورتين المصرية والسورية كان لها عظيم الأثر في إضعاف الحراك الأردني، وبخاصة جماعة الأخوان المسلمين الأكثر ثقلا في الحراك الأردني، وكأن شرعية الحراك مستمدة من شرعية الثورات العربية، لا من الظرف الموضوعي الداخلي. والحقيقة أن الحراكات المختلفة لم تفلح في إيجاد إطار حراكي تنظيمي عام يظهر الهوية الوطنية العامة على حساب الأيديولوجيات والانقسامات الضيقة.

الشكل رقم (٢): العوامل التي أدت إلى تراجع الحراك الشعبي الأردني

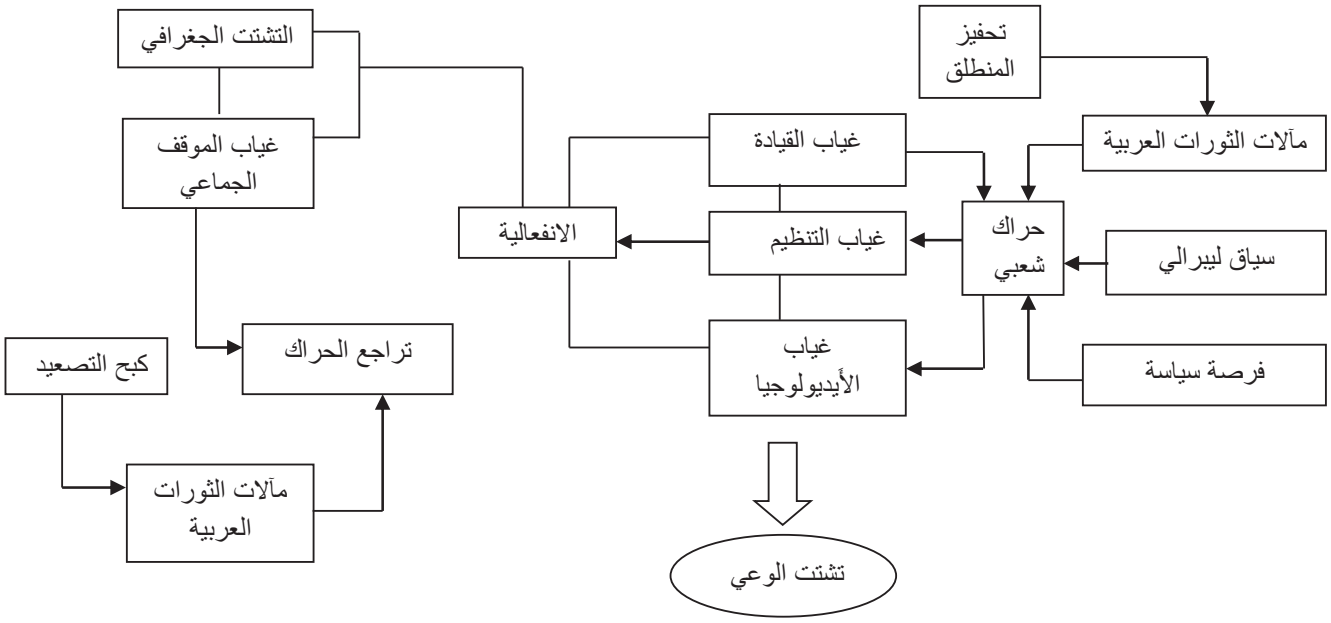

ويصف تقرير رويترز ضعف الحراك الشعبي الأردني في الوقت الراهن على النحو الآتي: "طغت أصوات الباعة الجائلين على هتافات أطلقها على استحياء عدد قليل من النشطاء خارج مسجد في قلب العاصمة الأردنية عمان، حيث كان المئات يحتجون من قبل على منهج حكم الملك عبد الله. ويقف رجال أمن ومخابرات بملابس مدنية مسترخين بلا سلاح. وحتى هذه الاحتجاجات المحدودة أصبحت نادرة الحدوث في هذه الأيام في المسجد الحسيني، الذي كان ذات يوم مركزاً لاحتجاجات أسبوعية استلهمت الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي (رويترز، ٢٠١٤).

سلمية الحراك ومرونة الدولة: صمام الأمان ضد عنف المواجهة

يقول ريان Ryan: في كل من حالات الربيع العربي، كانت قرارات الجنود والضباط العسكريين حاسمة بالنسبة للنتائج النهائية، لأنه في كل حالة كانت التظاهرات المؤيدة للديمقراطية والإصلاح سلمية، ودرجة العنف لم تحدد بها، ولكن باستجابات وأفعال قوات الأمن والحكومة... (Rayan,2012).

ويلاحظ غارتون آش Timothy Garton Ash في عرضه لفكرة "الثورة غير الثورية": أن المسيرات تجمع بين الإصرار على اللاعنف، وعدم التفكير به حتى بشكل مدروس، وبين الاستخدام الخلاق للضغط السلمي على الدولة، ومناشدات الرأي العام، والاستعداد للتفاوض مع اصحاب السلطة، مع رفض الخضوع للسلطة (فرحي، ٢٠٠٧: ٤٢).

ومن هذا المنطلق، فإن من يقود المواجهة إلى العنف هو الطرف الأقوى في العلاقة، أي الدولة وليست المسيرات المطالبة بالإصلاح. إن المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة تظهر بوضوح التعارض بين القوة اللاشرعية، والسلطة الشرعية للدولة، وعلى الرغم من أن الحراك الشعبي يطرح سؤال الشرعية كتعبير عن اختلال يصيب بناء الشرعية، إلا أن قدرة الدولة على إدارة الحراك الشعبي بعيداً عن العنف تبقي شرعيتها التي تحفظ استمرارها. ولكن بالمقابل، فإن مستوى ما من شرعية الدولة يقتضي إدارة الظروف التي دعت إلى قيام الحراك، وليس التعامل معه باعتباره ظرفا طارئا.

إن درء العنف عن طريق إدارة الصراع بطريقة سلمية، هو بكل الأحوال تعبير عن توجه ديمقراطي للدولة إزاء البناء الاجتماعي الذي تسوده، وبهذا الخصوص يؤكد رالف دارندورف أن العلاقة بين البناء الاجتماعي والديمقراطي تتحدد بأربعة ميادين ذات أهمية وأولوية: "درجة تحقيق المواطنة العامة، أي المساواة في المشاركة، ودرجة التنظيم العقلاني للصراعات، ودرجة التعددية السياسية، وبشكل خاص كما تمثل من قبل النخب، ودرجة تشجيع نظام القيمة للانخراط السياسي والمشاركة السياسية" (Weingart, 1969).

بالنسبة لنظرية الصراع التحليلية، يعد التنظيم العقلاني للصراعات صمام الأمان ضد العنف والثورة. ويقول كوزر:

"إن الصراع الداخلي يعتبر صمام أمان حاسم تحت الضغط.. ويمكن أن يكون مهما لأن الاستقرار ضمن المجتمع... يمكن أن يرى إلى حد ما نتاجا لوقوع الصراع بشكل مستمر" (Coser, 1956).

إن الوظيفة التي يؤديها الصراع المتكرر هي تفريغ الاحتقانات والادعاءات العدائية وبذلك يجعل البناء الاجتماعي العام أكثر مرونة وأقل قابلية للتصدع، وبالمقابل فإن المجتمع الصلب يسمح بدرجة متدنية من التعبير عن الادعاءات العدائية، ويكون عرضة لوقوع الصراعات المدمرة.

منذ الانطلاقة المبكرة للحراك الشعبي الأردني، حاولت الدولة الأردنية احتواءه وامتصاص غضبه بعيدا عن أية مواجهة عنيفة. وربما أن توزيع العصائر والمياه من قبل رجال الأمن على نشطاء الحراك أثناء المسيرات كان بمثابة إعلان صريح من قبل الدولة على تبادل سلمية الحراك بسلمية الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التبادل قد شكل ميثاقا أخلاقيا في المواجهة بين الدولة والحراك. حيث كان كل من الطرفين يميل باستمرار إلى تبرئة نفسه بشدة عندما تجنح المواجهة إلى العنف. ولكن في الوقت نفسه كانت الدولة باستمرار، عن طريق وزراء الداخلية، تحض المتظاهرين على تغيير تكتيكاتهم والتوقف عن النزول إلى الشارع، وتغيير طرح الاحتجاج بحيث يتم الاعتماد على الحوار الثنائي؛ لإظهار مطالب الناس وقضاياهم، وتأكيد الاعتراف بحق الناس ليعبروا عن أرائهم (The Middle East Reporter: January, 20.2011).

تلاحظ ليندا لاين Linda Layne : أنه على الرغم من أن النظام لم يكن عسكريا بذاته، إلا أن الملكية الهاشمية اعتمدت على القوات المسلحة بحسبانها عمودها الأساس الداعم منذ انبثاق النظام ذاته، حتى قبل الاستقلال، فالمؤسستان اللتان ولدتا في تشكيل الأردن الحديث كانتا الملكية، والجيش (Layne: 1994)). ولكن بالرغم من عمق العلاقة وعضويتها بين النظام والجيش، إلا أن إبعاد مؤسسة الجيش عن أية تدخلات تتعلق بالحراك الشعبي هو بمثابة مؤشر مهم على عمق العلاقة وطهارتها بين مؤسسة الجيش والمجتمع من جهة أخرى. ومن هنا لا هتافات الحراك ومطالباته، ولا التحليلات التي دارت حوله قد طالت هذه المؤسسة.

ومن جهة أخرى، يلاحظ نيكولاس بلهام (Nicolas Pelham): أنه في عام ٢٠١١ اجتاح الاضطراب وتغيير النظام العديد من الأماكن، كما حصل في الخمسينات والستينات (مصر، والعراق، وسوريا، وليبيا، واليمن)، والنظام الهاشمي يتكئ مرة أخرى على خدمات الأمن للحفاظ على الاستقرار الأردني وبقاء الملكية (Pelham: 2011). لقد اختبر جهاز الأمن العام درساً قاسياً بين الأوامر التي تقضي بعدم استخدام العنف بوجه عام والسلاح بوجه خاص، وضغوطات الشارع التي لم يألف رجال الأمن من قبل التعامل معها بسلمية. ومن قبيل ذلك الهتافات ضد الملك، وضد العائلة المالكة، والجنوح الغوغائي والعنيف أحياناً للمحتجين الغاضبين.

ثمة ما يفوق الوضع الذي يمليه السياق العربي العام الراهن من حيث عقلانية الدولة في إدراة الحراك. إنها العلاقة بين النظام الملكي والمجتمع في الأردن، لقد كسب الملك تأييداً شعبيا واسعا باستمرار، وكانت العلاقة باستمرار تعبيراً عن نزعة أبوية رحيمة. ولذلك فإن الأردنيين يناشدون الملك باستمرار لحل مشاكلهم الخاصة العالقة، وكذلك المشكلات العامة، ويثقون به. لقد أنتجت هذه العلاقة رأس مال اجتماعيا Social Capital حقيقيا بين النظام السياسي والمجتمع، ويجني عوائدها كل من الطرفين.

ومن هذا المنطلق قام الملك بزيارات لجميع المحافظات، واستمع إلى شيوخ العشائر والوجهاء والمواطنين، والتقى ممثلين عن الحراك الشعبي وحاورهم (انظر: جراءة نيوز، ٢٠١٢). إن قرب النظام السياسي من الحراك الشعبي حال دون تشكل التداعيات العنيفة للاستقطاب الاجتماعي، وحال أيضا دون تعميق المواجهة بين الحراك والدولة.

يصف راندال كولينز الاستقطاب في الصراع الاجتماعي بأنه غير أخلاقي وغير عقلاني، ومن نتائجه الأعمال الوحشية؛ لأن الاستقطاب في الصراع يجعل العدو(الطرف الآخر في العملية) شراً مطلقاً، ويكثف المشاعر السلبية، ويصعد الصراع ويطيل مدته، ويجعل كلاً من الفرقاء يعتقد بأنه الأقوى والأقدر على النصر. ويحجب الرؤية عن تكلفة الصراع (Collins, 2008).

إذن، لم تشهد الحالة الأردنية استقطابا عملياً بين الحراك الشعبي والدولة، بل حرصت الدولة أكثر مما حرص الحراك على أن لا تتشكل هذه الحالة؛ لأنه من مصلحة النظام السياسي أن لا تطول مدة الحراك الشعبي، وأن تفرغ الاحتقانات أولاً بأول، وأن لا يمارس أي شكل من العنف ضد المتظاهرين السلميين، وهذا ما كرره الملك في أكثر من لقاء مع الوجهاء وممثلي الحراك، من منطلق استحقاق الشرعية على أساس الحكمة والنزعة الأخلاقية في التعامل مع الحراك، مقارنة بالأنظمة المحيطة وردود فعلها إزاء الاحتجاجات الشعبية، وأكد الملك أيضا أكثر من مرة أن صفحة الاعتقالات السياسية قد طويت (جراءة نيوز، ٢٠١٢).

إن هذه العناية بتهدئة الحراك الشعبي، ومحاورته والاعتراف به طرفا شرعيا في العلاقة الوجودية بين المجتمع والدولة،

تكبح بلا شك، الميول العنيفة لدى الحراك. ويلاحظ لويس كوزر في هذا السياق أن الناس عندما لا يتمكنون من معارضة روابطهم: «يشعرون بأنهم مدفوعون ليتخذوا خطوات يائسة متهورة... إن المعارضة تمنحنا رضا داخليا والتهاء وارتياحا» (Coser, 1956). إن تحرك الدولة سياسيا مقابل الحراك الشعبي، يقرن درء العنف بالوعي، سواء من قبل الحراك الشعبي أم من قبل الدولة. لقد أدرك النظام السياسي الأردني أن تصلب الدولة يهدد توازن الدولة وشرعيتها. وبالوقت ذاته أدرك الحراك أن النهج السلمي يمنحه شرعية وجودية. ولكن المفارقة الواضحة أن سلمية النهج في المواجهة بين الدولة والحراك تحولت إلى آلية "طقوسية" تتغذى على الوسائل، وتعمل على صيانتها أكثر من ارتباطها بأهداف استراتيجية، وهذا ما يجعل من المواجهة "حلقة مفرغة" تبدأ بالسلمية وتنتهي بالسلمية بعيداً عن الأهداف.

بالوقت الذي تعمل فيه طقوسية المواجهة على كبح العنف وتحقيق الرضا الداخلي للحراك والدولة في آن معا. إلا أنها تعد آلية خطيرة إذا ما تعاملت معها الدولة كغاية بذاتها ضمن المسار الزمني والاستراتيجي للعلاقة بين الدولة والمجتمع. فالحراك السلمي يقدم للدولة درسا رصيناً لإجراء إصلاحات جوهرية. وبالمقابل فإن سياسة تفريغ الاحتقانات لن تجدي نفعا على المدى البعيد. إن عجز الدولة الذي يلحق الأذى بالمواطنين على نحو تراكمي، يدفع الجماهير "الغوغاء" إلى التعبير عن غضبها بطرق غير سليمة، ويكون الموقف محرجاً بالنسبة للدولة والحراك السلمي كذلك، ولعل أبلغ عبرة حول هذا الظرف ما حدث بعد رفع الدعم عن المحروقات عام ٢٠١٢ من أعمال عنف وتخريب. إن هذا الظرف يقتضي أن تجعل الدولة من الحراك السلمي آلية ضغط مجدية عن طريق الاستجابة للمطالب وإجراء الإصلاحات الضرورية، وإذا لم تفعل ذلك فإن البدائل العنيفة قد تصبح أكثر جاذبية. باختصار، إن الحراك السلمي يمثل استثماراً عملياً لدولة عاجزة عن تقديم إصلاحات جوهرية سريعة.

يؤكد راندال كولينز بناء على دراساته الميدانية المعمقة للعنف، أن الناس يتجنبون العنف أصلاً ويخشون التعرض للإيذاء، ويرتفع مستوى الخوف والتوتر في المواجهات المباشرة والقريبة (Collins, 2002). ربما مثلث هذه الملاحظات ضوابط للحيلولة دون وقوع العنف في المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة، وربما مثلث ضوابط للحراك الشعبي (الطرف الأضعف) أكثر منها ضوابط للدولة, فعندما شعرت الدولة، أكثر من مرة، بأن التكتيك الذي يتبعه الحراك سوف يكون محرجا للدولة أمام الرأي العام، أو يعطل سير الحياة العامة لجأت إلى استخدام العنف، ولكن بطريقة نظامية، ومثال هذه الحالة، أنه عندما حاولت حركة ١٥ تموز أن تجد لها مكاناً في ساحة النخيل تمت مواجهتها من قبل رجال الأمن، وقد شُتت المتظاهرون بالقوة، ونتج عن ذلك جرح المتظاهرين، ورجال الأمن، والصحفيين. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة حينها أن (١٧) رجل أَمن قد جرحوا بينما كانوا يحاولون فصل جماعتين، كل منها سعت إلى احتلال ساحة النخيل بعد صلاة الجمعة (The Middle East Reporter:July, 16.2011).

إن هذه الحادثة- التي تكررت في أكثر من مناسبة- تلفت الانتباه إلى إحدى القنوات الخطيرة المفضية إلى العنف في المواجهة بين الحراك والدولة، لقد ظهر باستمرار ما يعرف بحراك "الموالاة" المؤيد للنظام السياسي في نفس المكان الذي تحتشد فيه جماعة المعارضة، أو تشكيل هذا الحراك لمسيرات مقابلة لمسيرات المعارضة، وعلى الرغم من الحضور الأمني المكثف إلا أَن جماعات الموالاة مارست العنف صراحة ضد المعارضة باستخدام العصي والسلاح الأبيض، الذي يعد جزءا من هوية هذا الحراك. والأكثر خطورة من العنف ذاته الذي وقع على الحراك الشعبي السلمي هو أن الحراك والكثير من الأردنيين يعتقدون أَن جماعات الموالاة مدفوعة من جهات أمنية، ووصفوهم بأنهم من أصحاب السوابق وشبيحة وبلطجية، ومما أضفى شرعية على توجهات الحراك السلمية مقابل سلوك العنف الذي تنتهجه الموالاة، أَن مدير الأمن العام قد صرح في حينه بأَن جهاز الأمن العام يواجه مشكلة مع جماعات الموالاة وليس المعارضة، وقد امتدح شباب الحراك قائلا: "شباب الحراك وقادته من خيرة شباب الأردن. وهذه ليست مجاملة" (جراسا نيوز، ٢٠١٢).

لا شك أَن وجود كل من الجماعتين في السياق المكاني ذاته يعد، ظاهرياً، مؤشرا قوياً على أَن مستوى ما من الحرية يأخذ مجراه في المجال العام. ولكنه بذات الوقت خط صدع خطير على الأمن المجتمعي وعلى شرعية الدولة. وإذا كانت هذه الجماعات (الموالاة) تحظى برعاية جهات أمنية فعلا فإن هذا يعكس غياب التنسيق الأمني في إدراة الحراك الشعبي من ناحية، ويعني أيضا، أَن إدارة الحراك أمنيا لا تسير وفق رغبة الملك، أو بأقل تقدير وفق تصريحاته. وإذا كانت جماعات الموالاة مدفوعة من قبل جهات أمنية، فإن الدولة تكون قد أرهقت ذاتها في إدارة الحراك الشعبي، وحملت ذاتها عبئا إضافيا. فعلى نحو متكرر عسكر رجال الشرطة والدرك على طول خط المسيرة أو حول مكان التجمع الحراكي ليشكلوا حاجزا بين الموالاة والمعارضة،

وفي بعض الأحيان، كما تشير بعض التقارير الصحفية، كان شباب الموالاة يؤدّون شباب المعارضة أمام رجال الأمن العام دون تدخل رجال الأمن (الزعبي، ٢٠١٣).

ومن المفارقات التي تجدر الإشارة إليها أن جماعات الموالاة كان همها وغايتها الاعتداء على شباب الحراك، وغالبا ما يكونون مسلحين بشكل صريح ومعلن على مرئى الجميع، وغالبا ما يهتفون من أَجل الملك، بينما هتف شباب المعارضة من أَجل الوطن وقضاياه العامة، علماً أن الملك ليس محل خلاف. إن هذه المواجهة الفرعية بين الحراك والموالاة كادت تفجر الأوضاع في المجتمع، بخاصة أَن الموالاة محسوبة على الجهات الأمنية من وجهة نظر أعضاء الحراك الشعبي، ولكن في الحالات التي اشتد فيها الحراك الشعبي واحتشد بكل قواه غابت جماعات الموالاة تماما، وأَبدى الأمن العام مستوى عاليا من المسؤولية السلمية، ومن هذه الحالات ما عرف بمسيرة الحشد المقدس (جمعة إنقاذ الوطن)، التي نظمتها الحركة الإسلامية بالتعاون مع مختلف تيارات الحراك، وكان الرهان في حينه على أَعداد المشاركين، حيث أعلنت الحراكات أنها سوف تحشد (٥٠أَلف) مواطن، وقد قُدِّرَت الأعداد وفق الموقف من الحراك، حيث قدرها الإعلام المؤيد بأنها تفوق مئة ألف متظاهر، والإعلام المحايد والغربي قدرها بين (٥٠) و(٧٠) ألف، وقدرها الإعلام المعارض للحراك بأنها بين (٥) إلى(١٠) آلاف. واللافت للانتباه أنه قام شباب الإخوان بالاصطفاف طوابير، في استعراض عسكري، وصفه بعض المراقبين أنه «شبيه باستعراضات حزب الله الشيعي اللبناني» (السوسنة، ٢٠١٢).

إن تعرض الجماعات إلى التهديد في سياق المواجهة، يدفعها، كما يلاحظ كولينز، إلى التجمع والحشد أكثر، ويجعلها تميل إلى القتال، ويجعلها أكثر حساسية إزاء التهديدات الموجهة إلى حدودها(Collins, 2004. Collins, 2011). وبالفعل فإن الحراك الشعبي قد صرح في أكثر من مرة أنه سوف يمارس حق الدفاع عن النفس إذا تعرض أعضاؤه للاعتداء من قبل جماعات الموالاة، وقد صعد الحراك الشعبي من هتافاته ومطالبه. حيث طالت الهتافات النظام، والملك بشكل شخصي. بمعنى آخر، أن اعتداء جماعات الموالاة على الحراك، عمل على إعادة تجديد الطاقة الوجدانية لدى الحراك وجعله أكثر سلبية إزاء ما يتعرض له من اعتداء، ولكن سلبيته موجهة إلى الدولة أكثر مما هي موجهة إلى جماعات الموالاة. ولا بد من التذكير في هذا السياق أن جماعات «البلطجية» قد ألهبت مشاعر العداء لدى الجماهير الشعبية الغاضبة في الثورات العربية، وساعدت على إسقاط النظام (كما حدث في واقعة الجمل في مصر، وكذلك استخدام النيجيريين في ليبيا)، أو ساعدت في تصعيد حدة الثورة، كما حصل في الثورة السورية.

المفارقة التي توحي بها مقولة كولينز السابقة تتمثل في أَن الحراك الشعبي لم يلتفت إلى ضآلة الحشد لديه، إلا عندما دخل في رهان مع الدولة حول قدرته على حشد أكثر من (٥٠) ألف في مسيرة (جمعة إنقاذ الوطن)، وهنا ظهرت الفروقات بين مكونات الحراك الشعبي، فعلى الرغم من أَن المسيرة تضمنت أعضاء من جميع أطياف الحراك ومكوناته إلا أن الحركة الإسلامية، الأكثر تنظيما (قيادة، وأَيديولوجيا، وتنسيقا) استحوذت على واجهة المشهد العام. بينما بدت الحراكات الأخرى ضئيلة وهزيلة من حيث قدرتها على الحشد. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الحراك الشعبي عموما ركز مواجهته مع الدولة على حساب مواجهة ضرورية أخرى يجب أن يخوضها، وهي ابتداع الأَساليب Tactics التي تمكّن الحراك من استقطاب الجماهير الشعبية لصفوفه، وهذا ما أَضعف مواجهة الحراك مع الدولة بوجه عام. وجعل إمكانية تدبيره من قبل الدولة أكثر سهولة، إن جعل الحراك قدرته موقفية وسياقية أكثر منها شمولية وذات استمرارية مؤشر مهم على ضعف الحراك الشعبي.

ومن هنا، فإن العنف المحدود الذي يمارس ضد الحراك من قبل جماعات الموالاة أو من قبل رجال الأَمن العام أحياناً واعتقال نشطائه، كان يعمل باستمرار على تقويته وتكثيفه وتنشيطه بدلاً من تثبيطه. بل إن غياب هذه المتغيرات مع مرور الوقت قد يؤدي إلى ضمور الحراك وفتوره بخاصة أَنه يفتقد إلى التنظيم. وهذا ما تفترضه طروحات كولينز حول العلاقة بين التهديد والعنف وتحريض المقدرة والاستقطاب وتكثيف المواجهة. لكنه بالمقابل يلفت الانتباه إلى نوع العنف الذي يقود استخدامه من قبل أحد الطرفين في المواجهة إلى تبديد الطاقة العاطفية لدى الطرف الآخر ويشل فاعليته، وهذا العنف „هو الذعر المتقدم" Forward panic: وهو عبارة عن نوبة عاطفية تراكمية يصاحبها إفراط في القوة والقدرة على الإبادة والقتل، بحيث يفقد الطرف الآخر كل طاقته العاطفية، ويصبح سلبياً أمام هجوم الطرف القوي(Collins, 2008).

إنه حالة شبيهة بما حدث في ميدان رابعة العدوية في مصر، ولكن استخدام الذعر المتقدم يحتاج إلى حسابات دقيقة للظروف الداخلية والخارجية, أي الموقف الدولي ومستويات التأييد والمعارضة على الصعيد الداخلي، بالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أَن هذا النوع من العنف يولد ما يطلق عليه نيل سلمسر Neil Smelser „الجرح الثقافي" Cultur Trauma أي "شعور أعضاء الجماعة أنهم قد تعرضوا لحادثة مريعة

تترك علامات يتعذر محوها من جماعتهم، وتدمغ ذاكرتهم إلى الأبد، وتغير هويتهم المستقبلية بطرق جوهرية متعذر تغييرها" (Wallace and wolf, 2006).

وهكذا حافظت الدولة على علاقتها بالمجتمع، وأدركت خطورة اللجوء إلى العنف. وعززت الطابع السلمي للحراك، وبالرغم من بعض الأحداث المحدودة لاستخدام القوة، أو الاعتقال، إلا أن العنف لم يكن مفرطا، ولم يتخلله تنكيل وتعذيب وقتل، إن توازن المواجهة بين الحراك والدولة في سياق سلمي عام، مثّل خيارا عقلانيا، وقد منح كلاً من الطرفين شرعية وجودية في مواجهة الآخر، ومنحهما أيضا تكيفاً وتوافقا مستقبليا في مواجهة الآخر.

المحددات البنائية للمواجهة ومآلاتها

يميز كوزر بين نوعين من الصراع على أساس الأهداف التي تسعى الجماعات إلى تحقيقها: أولا: الصراع الواقعي Realistic Conflicrt، وتكون أهدافه واضحة وموضوعية، أي قابلة للحساب والقياس بشكل موضوعي. ويتوقف الصراع فوراً عند تحقيقها، أو أن الجماعة لا تدخل في صراع أصلاً إذا حققت ما تريد بلا صراع.

ثانيا: الصراع الواقعي Non Realistic Conflict ، وتكون أهدافه غير واضحة؛ نتيجة توغل العاطفة والوجدان في عملية الصراع، بل إن الصراع في هذه الحالة يكون غاية بذاته. ويتوقف عندما يتم تفريغ العاطفة المكبوتة (Coser ,1965)، ويوضح كوزر أن الجماعات عندما تنخرط في صراعات حول مصالحها الواقعية يكون الصراع أقل عنفا، وعندما تنخرط في صراعات حول قضايا غير واقعية يكون الصراع عنيفاً (Coser, 1956 . Coser, 1966).

ويلاحظ كوزر أن نوع الصراع يرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي الذي تتم فيه عملية الصراع، فكلما كان البناء الاجتماعي أكثر صلابة تقل احتمالية استخدام الوسائل الممأسسة Institutionalzed Means لامتصاص التوتر والصراع، مما يسمح للوجدان والعاطفة التوغل أكثر في عملية الصراع، ويكون الصراع غير واقعي، وبالمقابل عندما يكون البناء الاجتماعي مرناً، يكون الصراع واقعياً، حيث تتوافر الوسائل المُمأَسسة لإدارة الصراع. وتمثل هذه الوسائل قنوات لتفريغ العاطفة المكبوتة والحقد والكراهية ومشاعر العداء (Coser, 1956).

إن هذه الطروحات تلفت الانتباه إلى مفارقات بالغة الأهمية. حيث إن أهداف الحراك الشعبي الأردني واضحة وموضوعية، ولكنها لم تتحقق، وهذا يعني أن الحراك سوف يستمر إلى أن تتحقق الأهداف الموضوعية. بمعنى آخر أن الصراع الذي يخوضه الحراك الشعبي في مواجهة الدولة «واقعياً» ارتبط بمطالب اقتصادية وسياسية في سياق من الحرية التعبيرية التي فصلت عواطف العداء عن إعلان المطالب. أو بتعبير أدق حررت الغايات من الاحتقانات الوجدانية. ولكن عدم تحقيق المطالب والغايات يعني- كما يفترض كوزر- استمرارية الحراك. فالمطالب العالقة في خضم المواجهة بين الحراك والدولة، هي بمثابة التعبير الصريح عن دينامية مضمرة للصراع حتى لو هدأت المواجهة وانحسر الحراك الشعبي.

إن قوة الصراع تأتي من عقلانيته، وارتباط الغايات بالوعي، ولذلك فإن الحكمة تقتضي الأخذ بعين الاعتبار أن تراجع

الشكل رقم (٣): صمام الأمان ضد عنف المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة

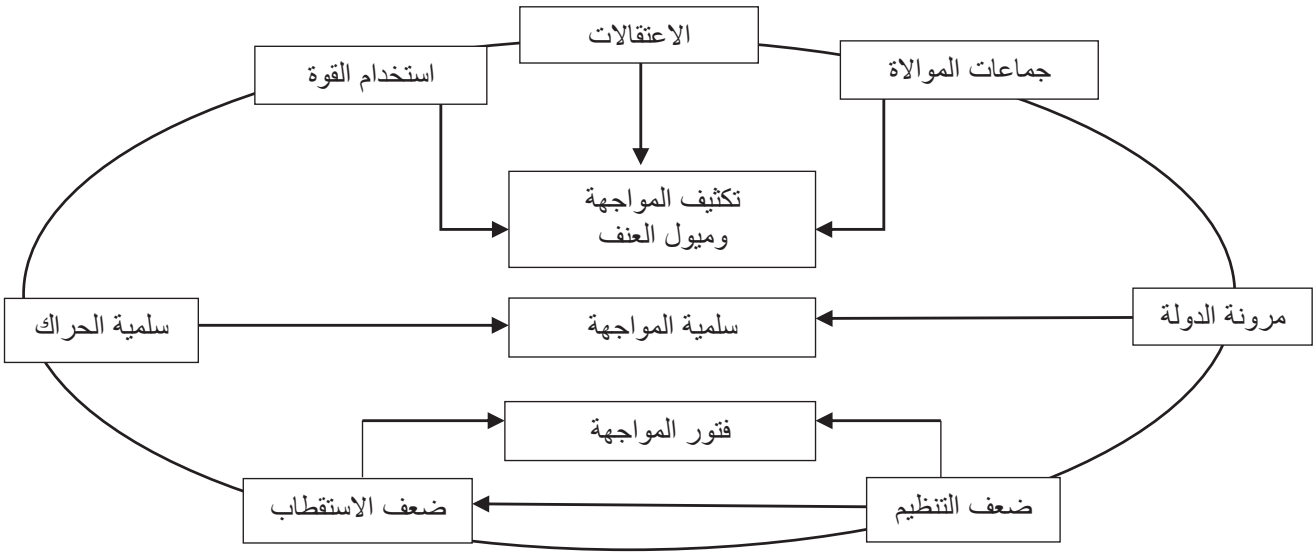

الحراك مسألة منفصلة عن حضور الوعي المقترن بالحراك. إن ما يجعل الحراك يبدو انفعاليا هو الافتقاد إلى التنظيم، وليس الافتقاد إلى الوعي المتصل بالحقوق المسلوبة، وهذا مؤشر على أن الدولة لم تنجح حتى الوقت الراهن في اجتثاث الحراك الشعبي، لأن اجتثاث الحراك يقتضي اجتثاث الوعي المطلب المقترن به، عن طريق إنجاز غاياته ومطالبه. وهكذا فإن إدارة الحراك بموجب مرونة الدولة، وإن كان تكتيكاً ضرورياً ومهما لكف الحراك عن اتخاذ خطوات يائسة ومتهورة باتجاه العنف، إلا أن هذا التكتيك لا يولد استقراراً وجودياً إلا بمعالجة الاختلالات.

إن الظرف الخارجي المتمثل بمآلات الثورات العربية المحيطة وطول المدة الانتقالية، قد أدى إلى فتور الحراك الأردني. لكنه بكل تأكيد ليس حلاً لمحرضات الحراك ولا تلبية لمطالبه. وهذا يعني، أن محرضات الحراك سوف تستعيد فاعليتها عندما يستقر المحيط العربي، أو عندما يتبلد الحس الجماهيري إزاء مجريات الأحداث المتكررة في الدول المحيطة. يلاحظ كوزر ضمن المبادئ العامة لوظائف الصراع أن الصراع الخارجي يؤدي إلى تضامن داخلي (Coser, 1956). ولكن الصراع الداخلي والانقسامات التي انبنى عليها سوف تطفو على السطح مرة أخرى عندما يزول التهديد الخارجي، ولذلك فإن ضمور خطوط التصدع والانقسام مسألة مؤقتة فقط. إنها حالة مرتبطة بالوعي المؤسس على شرعية الحقوق التي يطالب بها أصحابها. ويلاحظ كوزر أنه في البنى المرنة "يرى الصراع من قبل أصحاب القوة كعلامة على التفكك الذي يحتاج إلى علاج" (Coser, 1956).

يذهب بعض المحللين إلى أن الاحتجاجات ضد الحكومة في الأردن تبدو أكثر قابلية للإدارة من مصر، حيث إن المقاييس الاقتصادية وحدها تبدو قادرة على تهدئة التوتر السياسي على المدى القصير. وفي سبيل هذه الغاية أعلنت الحكومة الأردنية رصد ٤٥٢ مليون دولار لضبط أسعار النفط والغذاء (بشكل أساسي الخبز) وإلغاء الضرائب على بعض المشتقات النفطية، وكذلك زيادة المعاشات والرواتب لموظفي الدولة (Stanford analysis, 2011).

ومن أجل استرضاء الجماهير، على المستوى قصير المدى، اتخذت الدولة بعض الخطوات ذات الطابع السياسي إلى جانب الخطوات الاقتصادية، مثل إنشاء دائرة لمكافحة الفساد، وإنشاء محكمة دستورية، وتمت محاكمة مدير المخابرات الأسبق محمد الذهبي شقيق رئيس الوزراء الأسبق بتهمة تبييض الأموال وغسيلها وخيانة الأمانة الوظيفية، وجُلب رجل الأعمال الذي شغل الرأي العام الأردني، خالد شاهين، بقضية توسعة المصفاة الأردنية (البوابة، ٢٠١٢). إن هذه الخطوات، خلافا للإصلاحات الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية، تخاطب الطاقة الوجدانية العدائية للجماهير بشكل مباشر، وتعمل على تلطيفها وتخفيض حدتها على المدى القصير.

ومن هنا، يمكن القول إن الدولة قد قابلت الحراك الشعبي، بانفعالية سياسية، ذات جدوى مؤقتة، وليس بموجب استراتيجية سياسية عقلانية. ورغم الأهمية الطارئة لهذه الانفعالية بالنسبة للدولة، وتأطيرها لواقعية المواجهة مع الحراك، إلا أنها عملت بالوقت ذاته على تحفيز استمرارية الحراك، على قاعدة شرعية صلبة، بخاصة أن الحراك قد فتر بصورة تلقائية، وليس بموجب اتفاق (علاجي) مع الدولة. وبهذا الخصوص يلفت دارندروف الانتباه إلى "أنه كلما قلت المقدرة على تطوير اتفاقات تنظيمية يصبح الصراع أكثر عنفاً" (Dahrendorf, 1957).

إن هذا الطرح بمثابة مؤشر مهم على استمرارية الحراك من ناحية، وتعاظم شدته- على مستوى الوعي- من ناحية أخرى. علما أن الفرصة البنائية أمام الدولة قائمة لتلبية مطالب الحراك بما يضمن تكييف المجتمع وتكامله، فعندما يكون الصراع أقل شدة، وأكثر تكرارا، من المحتمل- كما يذهب كوزر- أن يؤدي إلى إزالة التوتر دون استقطاب النسق(Coser, 1956). وهذا الظرف ذاته يجعل المواجهة بين الحراك والدولة تعمل على تغير البناء الاجتماعي بطرق تولد التكيف والتكامل.

وهذا يعني أن تكتيك "الأمن الناعم" أو المواجهة السلمية للحراك لا يعد كافياً، ولا يعد إنجازاً جوهريا بالنسبة للدولة. إن الدولة الأردنية لم تجنح إلى استخدام العنف والقوة المفرطة لقمع الحراك. وعلى أساس عقلاني محسوب النتائج، يبدو أنه لا توجد نية لفعل ذلك. ولكن بالمقابل هل يمكن أن تضمن الدولة استمراريتها، واستمرارية تهدئة التوتر بمجرد النئي عن استخدام القوة. يؤكد لويس كوز، أنه: "كلما استمر الصراع الواقعي أكثر، تظهر قضايا غير واقعية" (Coser, 1956)، وهذا يعني أن طول المدة الزمنية للصراع الواقعي، قد تنقل الصراع إلى صيغة غير واقعية. وهذا التحول في الصراع ينتج عن توغل العاطفة والوجدان في عملية الصراع مع طول المدة الزمنية، ومن ثم ظهور مطالب جديدة لا تقع في صميم محرضات الصراع، ولكنها تعبر عن تفاقم مشاعر العداء.

حقاً، حاول الحراك الشعبي استخدام شعارات جديدة وهتافات وتكتيكات في نهاية العامين الثاني والثالث من عمره. وهذا التحول يتضمن رسالة صريحة بتصعيد المواجهة من ناحية.

ويتضمن آلية للضغط الفاعل من ناحية أخرى، وقد استطاع الحراك بالفعل استفزاز الدولة نسبيا. إن المسار الأول الذي اتخذه الحراك هو رفع سقف الهتافات وشخصنتها لتصيب الملك ذاته، والحقيقة أَن الهتافات كانت عالية السقف ومثلت اختراقاً لتابو تاريخي لم يألفه الأردنيون من قبل، وهذا التابو هو الهالة الاعتبارية للملك، التي لم يفكر الأردنيون يوماً الاقتراب منها (صحيفة بيلا الإخبارية،٢٠١١، الطليعة نيوز، ٢٠١١، في المرصاد ، ٢٠١٢، كرامات نيوز، ٢٠١٣، القلعة نيوز، ٢٠١٣).

وفي عمان، والكرك، والطفيلة، وإربد، وغيرها، ردد الحراك هتاف: "الشعب يريد إس... إس... أصلح وإلا نكملها": (انظر: في المرصاد،٢٠١١). واضح تماما من هذا الهتاف الذي تناولته وسائل الإعلام العالمية والإقليمية مؤشراً على التصعيد، ومحاكاة الثورات العربية أنه يتضمن تلويحا بالتهديد، يعكس ضخامة هذا المطلب بالنسبة للحراك وعدم واقعيته، كما يعكس المفارقة بين المطلب الحقيقي للحراك (الإصلاح) والمطلب التصعيدي (إس... إس) أي إمكانية رفع شعار إسقاط النظام إذا لم يتم الإصلاح، أي أَن هذا المطلب مشروع قيد التفكير والدراسة. ولكن بالمقابل فإن هذه الهتافات استفزت الدولة فعلا. وتم اعتقال أكثر من ١٤٠ ناشطاً سياسياً، تحت تهمة إطالة اللسان، وتقويض النظام، والتجمهر غير المشروع، وهذا الإجراء بدوره دفع إلى ظهور موجهة جديدة من الاحتجاجات اضطرت محكمة أمن الدولة أن تفرج عن بعضهم بصورة مفاجئة (انظر، رأي اليوم، ٢٠١٣).

وفي تصريح له حول الاعتقالات المتعلقة بالهتافات، أَشار مدير الأمن العام: "ربنا حبانا بقيادة هاشمية، وجلالة الملك يقود هذا الركب وهو قائد الإصلاح... وهو أَب للأسرة الأردنية... فأَي مجتمع يسمح أَن يهان رب الأسرة" (السلط نيوز، ٢٠١٢). وهو بذلك يؤكد تابو الملك ويعيد إنتاج ما ألفه الأردنيون واحترموه رمزيا, وهذا يعني أن الهتافات مثلت انحرافا اجتماعياً وأخلاقياً واضحاً.

ومن الناحية التكتيكية العملية، سعى الحراك الشعبي إلى إيجاد "رمزية حراكية" من شأنها تعطيل الحياة العامة، أو إحداث اضطراب عميق في مجريات الحياة اليومية، ومن ثم الضغط الفاعل على الدولة. اتضحت هذه المسالة عندما حاول الحراك الشعبي التمركز في دوار الداخلية وسط العاصمة عمان. وبصورة مماثلة في "دوار وصفي التل" في مدينة إربد. إن نجاح الحراك المتمركز في منطقة الدوار يعني أَشياء كثيرة منها: إحراج الدولة عن طريق تعطيل مصالح المواطنين وشل الحياة العامة، وبذات الوقت إعادة تنظيم ذاته، وتوجيه مساره، وتجاوز تمايزاته وتحقيق مزيد من الاستقطاب والتعبئة. إنها حالة شبيهة بميدان التحرير في مصر من حيث توحيد الهوية النضالية، لقد أدركت الدولة بالمقابل خطورة أَن يتخذ الحراك بنية رمزية؛ فبذلت جهداً كبيراً لفض الحراك في كلا المكانين بالقوة دون الإفراط فيها أو استخدام السلاح، بينما تم حشد أَعداد غفيرة من رجال الدركِ وقوات الأمن، وتم استخدام خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، والعصي أحياناً، والدفع والسحب أَحياناً أخرى. لقد أضحت المواجهة حول الرمز، وبالنسبة للدولة فإن المعركة كانت مصيرية بامتياز، فاستطاعت أن تستأصل رمزية الحراك بحيث لم تخلد للحراك رمزية نضالية مقترنة بالتضحية من ناحية، ولم تحدث جرحاً ثقافياً باستخدام العنف المفرط من ناحية أخرى. وهكذا، بقي الحراك هائماً، وممزقًا، وفاتراً. وبهذا الخصوص يلاحظ ديانـي Diani: ,,الإنتاج الرمزي لا يعد فقط أَداة لزيادة فرص النجاح في الفضاء السياسي، ولكنه غاية بذاته" (Diani, 2000).

إن البناء الرمزي، يصبح غاية بذاته لأنه يشكل هوية الحراك، ويحول الصراع إلى قيمة وقضية، ويبرز حدود الحراك بشكل أَكبر، ولذلك كانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، مثلا، وجميع الفئات المؤيدة للثورة حريصة على ميدان التحرير، وعندما تمت السيطرة عليه فيما بعد من قبل الفئات المؤيدة لرحيل محمد مرسي، توجهت الجماعة مباشرة إلى ميدان رابعة العدوية، إن البناء الرمزي للحراك يولد الإثارة العاطفية ويربطها مباشرة بشرعية الحراك والحقوق التي يطالب بها، ويصبح بذاته وكذلك الحقوق، قيمة جوهرية يتم النضال من أجلها، ومن هنا، يؤكد كوزر: كلما تمحور الصراع حول القيم والقضايا يكون الانخراط العاطفي في موقف الصراع أكبر (Cosre, 1956). وبطبيعة الحال كلما كان الانخراط العاطفي أكبر، تزداد التضحية، والعنف واللاواقعية.

إن عملية تصعيد الهتافات كانت تسير بحذر في معظم الأَحيان، فعلى الرغم من إلقاء بعض المسؤولية على الملك، إلا أنها لم تطالب بإسقاط النظام، بل إن الهتافات المحدودة التي طالبت بإسقاط النظام أَحدثت خلافاً واسعاً بين أطياف الحراك واعتُبِرَتْ خروجاً عن مسار الحراك. ولكن بالمقابل طالب الحراكيون ب «الملكية الدستورية» وتقييد صلاحيات الملك. وهذا ما حدد الجدل على المستوى الوطني، وليس على مستوى شخص الملك، فقد طالب بعضهم بحكومة برلمانية تشكلها أغلبية نيابية، وتغيير نظام الانتخاب الذي يقسم الأردن إلى دوائر انتخابية ضيقة (الفضيلات، ٢٠١٤). وذهب آخرون إلى ضرورة إعادة بناء العرش من خلال

تعديل قانون الأسرة المالكة والديوان الملكي والدستور الأردني (المومني، ٢٠١٣).

وفي السياق ذاته يلاحظ مون Moon: ,,أنه حتى اليوم تعتبر قيادة الملك عبد الله محترمة باعتبارها وريثة السلالة الهاشمية التي تعتبر من أكثر النظم الحاكمة ديمقراطية في الشرق الأوسط، الأمر الذي مكن الملك أن يؤدي دوراً معتدلاً دون الهيمنة على نشاط المحتجين. ومع ذلك فإن العديد من الناس رفضوا فكرة الإصلاح من القمة إلى القاعدة الذي أدير من قبل الملك، والذي مثل طريقة الإصلاح في العقود الماضية. الناس العاديون بما في ذلك المؤيدون التقليديون هم الآن أكثر تقبلاً لفكرة تضييق قوة العرش" (Moon, 2012). ويضيف ,,التغيير يتطلب الآن من الملك أن يرفع قبضته عن البلاد، ومن أجل الدمقرطة Democratization فإن هذا الأمر لا يرى فقط باعتباره هدفا للمحتجين، لكنه العملية المطلوبة لحل مشكلات البلاد" (Moon, 2012). ومن جهة أخرى، يلاحظ آرجون باستون Argot Patterson في مقاله الموسوم: "احتجاجات الأردن تكشف عن توترات بين الضفة الشرقية والضفة الغربية" Jordan Protests Reveal East, West Bank Tensions. على الرغم من أن الملكية بقيت رمزا للدولة إلا أن الحراك كشف عن توترات بين الضفة الشرقية والضفة الغربية. هناك شعور من جانب الشرق أردنيين أنها أرضهم وبلدهم، ويجب أن يتذكر الفلسطينيون من هم، وأنهم ليسوا متساوين. لكن بالمقابل فإن الشرق أردنيين يحتلون المناصب القيادية في الجيش والمخابرات، بينما المنحدرون من الضفة الغربية سيطروا على الجانب الاقتصادي من الحياة. وهاتان المؤسستان شكلتا أركان المملكة" (patterson, 2011).

إن هذا التوتر رافقه تخوف ساد في خطاب الحياة اليومية على المستويات الشرق أردنية كافة، وقد رسخ هذا التخوف الملكية كضرورة وظيفية، وصمام أمان للمكانة الإثنية الشرق أردنية في موطنها، ويعود ذلك، كما تلاحظ توبن Tobin إلى أن اللااستقرار وسحب الشرعية من نظام الحكم الهاشمي قد يقود إلى خلق بنية حكومية جديدة، تعمل على تأسيس الأردن كدولة فلسطينية عن طريق الوطن البديل Alternative nation، وهو السيناريو الذي لا تفضل الإثنية الأردنية اللعب به، مع الأخذ بعين الاعتبار المكانة السياسية ذات الامتياز لهم... لأن الوطن البديل يقدم مسوغات لطرد الفلسطينيين من إسرائيل[٢] والتنكر للادعاءات الأيديولوجية بحق العودة" (Topin, 2012).

إن تخوف الحراك من حكومة فلسطينية ووطن بديل، حرض تبلور الهوية الوطنية الأردنية أكثر من أي وقت مضى،

الشكل (٤): «رمزية المواجهة بين الحراك والدولة»

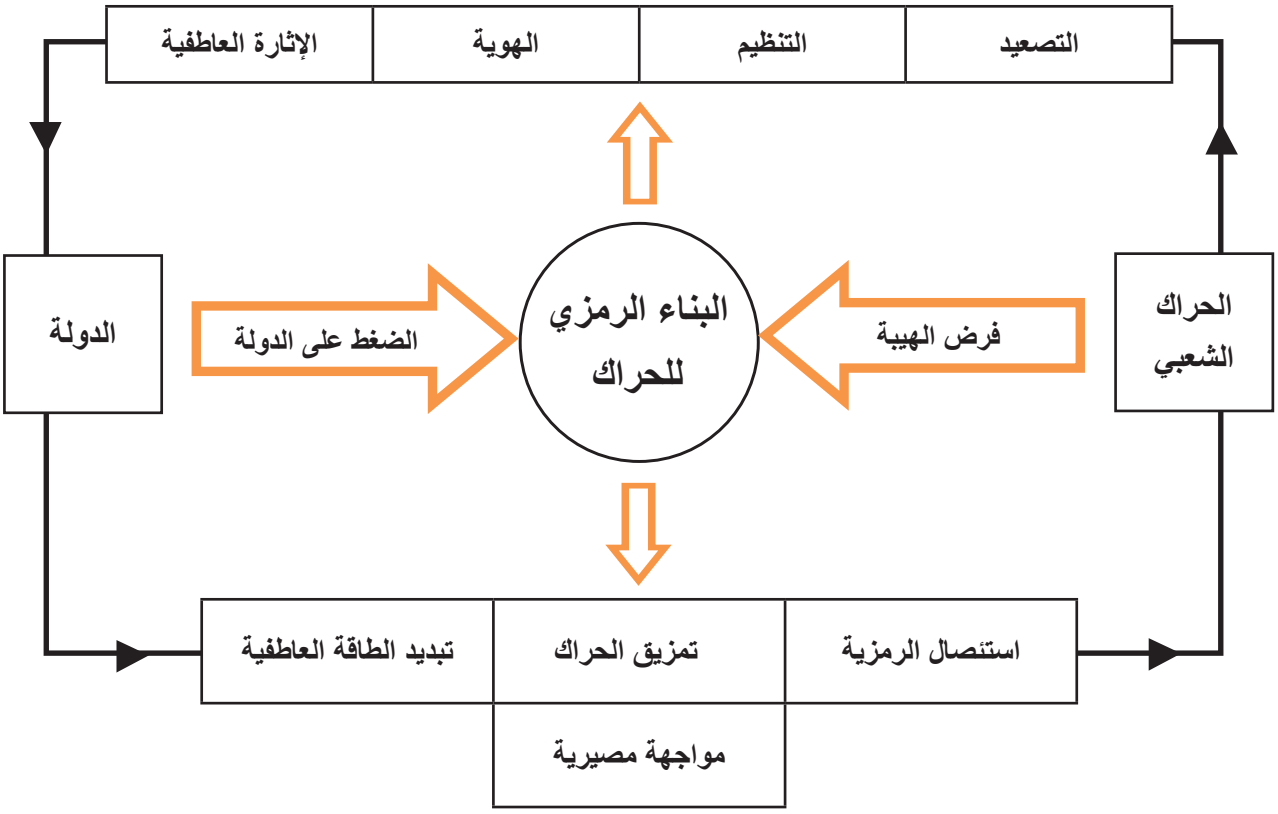

ولكنه بذات الوقت أَظهر شرخا عميقا في بنية الحراك الشعبي ذاته وفي بنية ثقافة العقل والمجال العام. لقد ظهر هذا التخوف على نحو واضح في خطاب ما يعرف بحراك ,,المتقاعدين العسكريين"، وهم الفئة التي عرفت بأَنها الأَكثر ولاءً للنظام السياسي عبر زمن طويل. غير أَن حراكهم المعارض للنظام السياسي، مثّل علامة فارقة وذات دلالة على ما يمكن أَن يفعله الفقر، حيث لم يتوقع أَحد أَن يكون لهذه الفئة مطالب تجاوزت عالم المعيشة إلى المجال السياسي، وجاء في خطابهم: ,,لا حاجة لتكرار كلمة الوحدة الوطنية لأن التكرار يدل على الشك، والإخوة الفلسطينيون بعد قرار فك الارتباط هم فلسطينيون. ووطنهم هو فلسطين حتى لو كانوا يقيمون على التراب الوطني الأردني، فهم عند أهلهم حتى لو حملوا جواز السفر الأردني".

وعلى نحو مماثل من التصعيد الذي يظهر تخوفاً من التغول الفلسطيني المقنن في البلاد جاء في انتقاد غير مسبوق للعائلة المالكة في الأردن، أَصدرته (٣٦) شخصية عشائرية أردنية بارزة دعوة واضحة للإصلاح، وهاجمت هذه الشخصيات تدخل ,,الملكة رانيا العبد الله" في إدارة البلاد. و"تخريب" الميزان السكاني في الأردن الذي تسكنه أغلبية من أصل فلسطيني، عن طريق إصدار قانون يتيح الحق للمرأة المتزوجة من أجنبي أن تمنح الجنسية الأردنية لأولادها، مما يزيد من تغلغل الفلسطينيين في المجتمع ويقويهم (حياة البلقاء، ٢٠١١).

بصرف النظر عن مسوغات هذا الهجوم وموضوعيتها، إلا أنه يعكس في آن واحد شرخاً عميقا في الهوية الوطنية العامة، وفي هوية الحراك الشعبي ذاته، فمن المحددات الأساسية لتضامن الجماعة في عملية الصراع، كما يتفق كوزر ودارندورف: أن يدرك الصراع باعتباره ينعكس على جميع أعضاء الجماعة (Dahrendorf, 1956 ،Coser. 1956). وهذا لا يعيد إلى الواجهة السؤال عن ماهية الحراك الشعبي الأردني فقط، بل يستحضر في الأذهان السؤال حول الجهة المستفيدة من عوائد الحراك الشعبي المستقبلية والحاضرة في وعي الناشطين أَنفسهم والمجتمعات الفرعية التي يمثلونها. وفق هذا الفهم، فإن الحراك لا يرتكز على"وحدة مصلحة"، بل يرتكز فقط على ,,وحدة ظرفية"، وهذا الانفصال بين وحدة الظرف الذي حرض الحراك ووحدة المصلحة التي تحكم تطلعات الحراك وغاياته من شأنه أَن يضعف الحراك، ويؤدي إلى فتوره، كما حصل فعلا. ويذهب كوزر بهذا الخصوص إلى أَنه ,,عندما تقل درجة الإجماع على أهداف الصراع، تقل مدة الصراع" (Coser,1956).

ومقابل افتقاد الحراك إلى تنظيم، وقيادة، ورمزية، وأَيديولوجيا، فإن الدولة حددت مسارها، وتمركز قرارها نسبيا، وبدت أكثر تنظيما في مواجهة الحراك. ولذلك يوجه كوزر الأنظار إلى الدور المهم الذي تؤديه القيادة في إدارة العملية الصراعية من خلال الموازنة بين الكلفة والربح، فعندما يدرك القائد أَن التحقيق التام للأهداف يتحقق من خلال كلفة مرتفعة فقط. فإنه يقلص مدة الصراع، وكذلك يحسب توازن القوة مع الجماعة المقابلة، حيث ترتفع الكلفة عندما تكون الجماعة المقابلة موازنة في قوتها، وكلما امتلك القائد مؤشرات واضحة حول النصر أو الهزيمة، فإنه يدرك الكلفة المرتفعة المترتبة على الصراع (Coser, 1956).

أَظهرت نتائج الدراسة التي أَجراها التجمع الاستشاري المالي والإداري (إسناد) حول أثر الحراك الشعبي في المنطقة والأُردن في الاقتصاد بأن الأَعباء المالية التي تكبدها الأردن كما يأتي: نصف مليار دينار أُردني بسبب تراجع النمو بمعدل نقطتين ونصف، وثلاثة مليارات دينار عجز مالي في الموازنة العامة، وزيادة المديونية بقيمة ملياري دينار، وخسارة مقدارها ٢,٦ مليار في ميزان المدفوعات، وتناقص الاحتياطات الأجنبية بقيمة ٣ مليارات، وزيادة البطالة بمعدل نقطتين، وزيادة في معدلات الفقر نتيجة لأَعباء إضافية للاجئين من دول مجاورة (انظر: قضماني، ٢٠١٢).

وقد أشار مدير الأمن العام في مؤتمر صحفي إلى أَن تكلفة الحراكات في عام ٢٠١١ حتى آذار/ مارس٢٠١٢ قد بلغت ٢٨,٧٠٠ مليون دينار. أُنفقت على الأَفراد والآليات والمحروقات، وأشار إلى أن هناك ضغطا كبيرا على الموازنة، الأَمر الذي سوف ينعكس على فاعلية حماية الحراك في عام ٢٠١٢، وسيكون هناك انعكاسات اجتماعية واقتصادية. وأَشار أن جهاز الأمن العام قد وفر الحماية إلى ٤٣٦١ فعالية اعتصام وإضراب ومسيرة في عام ٢٠١١، وسجل مطلع عام ٢٠١٢ (١٣١٨) فعالية (السلط نيوز، ٢٠١٢).

وهذا يعني أَن قيادات الدولة الأُردنية، قدروا أَن كلفة قمع الحراك وعدم تمكين الجماهير من التعبير عن ادعاءاتها العدائية في السياق الظرفي المحلي والإقليمي، أكبر من الكلفة المادية المترتبة على احتوائه سلميا. لا شك أن هذا السلوك يتصف بالعقلانية، ولكنه، كما تمت الإشارة سابقاً، أنه يفتقد إلى الاستراتيجية، الأمر الذي جعله يبدو انفعاليا، أي استجابة شرطية للظرف المحلي والإقليمي، من دون معالجة جذور الاختلال. ولكن على الرغم من ذلك، فقد وصفت الدولة الأردنية من قبل المراقبين الدوليين بأنها ناجحة في إدارة الحراك، ووصف النظام السياسي الأردني بأنه الأكثر ديمقراطية في العالم العربي.

ولكن بالمقابل، يذهب دارندورف إلى أنه ,,كلما كان الصراع شديداً، يكون التغير البنائي أكبر، ويعاد تنظيم البناء بشكل أكبر" (Dahrendorf, 1957). ومن هنا، ليس من المستغرب أن الحراك لم يحدث تغيرا بنائيا جوهريا؛ إذ لم يكن ذا كثافة عددية، ولم يكن منظماً، ولم يخض مواجهة شديدة (أي أن درجة الالتزام السيكولوجي لمواجهة الصراع كانت متدنية) مع الدولة. وبالرغم من ذلك، فإن الحراك أماط اللثام عن قضايا فساد كثيرة، وأجبر الدولة على تقديم تنازلات واعترافات حول الفساد، وجعل المجال العام ميدانا للتعبير عن الرأي، ورفع سقف الحرية وفضاءاتها، وطرح أيضا قضايا وطنية، وأعاد إلى الأذهان ولو بصورة مؤقتة، مفهوم الوطن، وأظهر الاقتران الواضح بين الولاء والمصلحة، وأظهر كذلك القوة النضالية للشارع أمام قوة الدولة. وقدم للدولة درساً واختباراً مهما في الديمقراطية، وأدركت الدولة أن البديل عن الحراك هو شغب الشارع الغوغاء وعنفه، وهو الأمر الذي لا تفضله الدولة ولا المجتمع كذلك.

انطلاقاً من منظور الصراع الاجتماعي التحليلي. ومن المساعي لهذه الدراسة إظهار الطبيعة التكاملية لنظريات الصراع التحليلية لدى كل من لويس كوزر، ورالف دارندورف، وراندال كولينز.

القضية الأولى: «انبثاق الحراك الشعبي وشرعية مواجهة الدولة». أظهر تحليل هذه القضية أن المحرك الرئيس للحراك الشعبي في الأردن هو الحرمان الاقتصادي، وأن هذا الحرمان هو الدافع للتساؤل عن شرعية الوضع القائم، الأمر الذي يوثق التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مطالب الحراك، وهذا ما أظهرته المطالب الأولية للحراك في ذيبان جنوب الأردن. لقد استلهم الحراك الأردني انطلاقته من ثورات الربيع العربي التي تفاعلت مع ظرفه الموضوعي، ومنحته سياقًا من الفاعلية أمام الدولة التي استجابت للحراك بتقديم تنازلات وقرابين. وهكذا استمد الحراك شرعيته من ثلاثة مصادر أساسية: الحرمان الاقتصادي، والثورات العربية، واستجابة الدولة النسبية لمطالب الحراك. وقد أظهرت الدراسة أن الحراك الشعبي الأردني لم يستثمر السياق الليبرالي الذي نشأ فيه في تنظيم ذاته، وتشكيل أيديولوجيا، وقيادة مشتركة،

شكل(٥): المحددات البنائية للمواجهة ومآلاتها

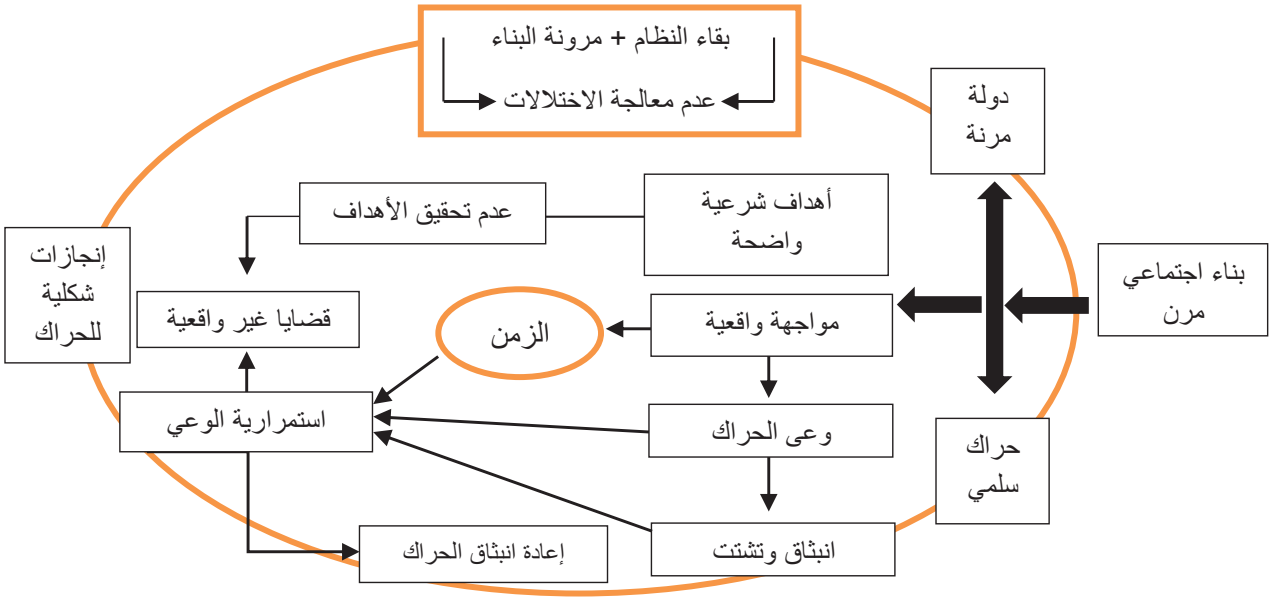

خاتمة واستنتاجات عامة

تمحورت هذه الدراسة حول ثلاث قضايا أساسية كل منها جسدت مسعى وغاية. ورغم أنه يمكن قراءة كل قضية بصورة منفصلة، إلا أنها بالضرورة تكمل بعضها في تقديم صورة تحليلية متكاملة لدينامية المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة منذ بدء الحراك ومروراً بتصاعده، وانتهاءً بمرحلة فتوره في الوقت الراهن. وفي كل مرحلة ارتبطت المواجهة بمجموعة من المتغيرات التي تحكم طرفي المواجهة، والتي اتخذتها الدراسة مرتكزات أساسية للتحليل،

مما أدى إلى ضعفه وفتوره، ومما فاقم حدة هذه الحالة أن الحراك أضحى يعاني من التشتت الجغرافي، وغياب الموقف الجماعي، وتشتت الوعي.

القضية الثانية: «سلمية الحراك ومرونة الدولة: صمام الأمان ضد عنف المواجهة». بين تحليل هذه القضية أن كلاً من طرفي المواجهة أدى دوراً في الحيلولة دون توجهها نحو العنف، كما حصل في الثورات العربية المختلفة. ولكن منطلق السلمية ومنطقها ينبثق عن الدولة التي تمثل الطرف الأقوى في المعادلة. إن المواجهة جرت في حلقة مفرغة بدأت بسلمية الدولة، وانتهت

بسلمية الحراك من غير أَن تحدث تغيرات بنائية عميقة في بنية الدولة والمجتمع، ولكنها حالت دون تشكل استقطاب اجتماعي يثير الكراهية والعداء والعنف، وقد تبين أَن اختراق السلمية في بعض الأحيان كثف المواجهة بين الحراك والدولة، وجعل الحراك يستعيد قوته ويستعد لمواجهة أَكثر شدة وعنفاً، ومثال ذلك الاعتداءات التي كانت تقع من قبل جماعات الموالاة التي يعتقد أعضاء الحراك أَنها مدفوعة من قبل جهات أمنية، وكذلك اعتقال نشطاء الحراك من قبل الأَمن العام، واستخدام القوة أحياناً. لكن الطابع السلمي العام للمواجهة حرر الادعاءات العدائية بعيداً عن العنف المزمن.

القضية الثالثة: «المحددات البنائية للمواجهة ومآلاتها»، وأَظهر تحليل هذه القضية أَن المواجهة التي يخوضها الحراك «واقعية»، حيث لدى الحراك أَهداف واضحة شرعية من شأنها أَن تطيل مدة الصراع المقترنة بتحقيقها. لكن عدم حدوث ذلك يبين انفصال وعي الحراك عن واقعيته، الأمر الذي يعني أَن فتور الحراك لا يعني غياب الوعي الذي حرضه. وقد تبين أَن ممارسة السلمية من قبل الدولة دون تغيير جوهري يتوافق مع مطالب الحراك جعلتها أَقرب إلى الانفعالية السياسية. وتبين أَن سياسة السلمية وحدها بلا إصلاح جوهري قد تؤدي إلى تحول الصراع إلى «اللاواقعية» والعنف، وهذا ما دفع الحراك الشعبي إلى تصعيد هتافاته ضد الدولة، وبحثه عن رمزية تحرج الدولة وتزيده قوة.

وقد تبين أَن الانقسام في الهوية الوطنية للحراك، والتخوف من دولة فلسطينية وتغول فلسطيني على حساب الهوية الشرق أردنية قد دفع الحراك إلى التمسك أَكثر بالملكية والتوقف عند المطالب الإصلاحية التي كانت أعلاها المطالبة بالملكية الدستورية. وبالرغم من أَن الحراك لم يحدث تغييراً جوهرياً في بنية الدولة، إلا أَنه أَماط اللثام عن قضايا الفساد، ورفع سقف الحرية وأظهر قوة الشارع، وأَجبر الدولة على تقديم تنازلات واعترافات، وجعلها تخوض تجربة ودرساً حاسما في الديمقراطية.

إن هذه القضايا الثلاث تشكل في مجملها الطرح الأساس الذي تدور حوله الدراسة. ولأَن تحليل المواجهة بين الدولة والحراك تم على أساس ديناميكي فمن الطبيعي أَن تتقاطع هذه القضايا مع بعضها أحيانا، وقد تتكامل في أَحيان أُخرى، ولكنها في كل الأحوال لا تنظر إلى المواجهة باعتبارها ظرفاً موقفياً، بل فعل صراع ديناميكي مُشرع على كل الاحتمالات، ومن هنا أَظهرت الدراسة أَن المواجهة ما تزال قائمة، رغم فتور الحراك، وحتى لو اضمحل تماما فإن المواجهة مفتوحة على أَساس الوعي الذي انبنى حول شرعية الحقوق المسلوبه، والتساؤل حول شرعية الوضع القائم.

أَظهرت الدراسة عبر القضايا الثلاث التي تمت مناقشتها، أَن نظرية الصراع التحليلية لدى كوزر ودارندورف وكولينز. تتفق تماما في بعض القضايا المتعلقة بالصراع مثل منطلقات الصراع، والوعي، ودور القيادة، والشرعية. وأَحيانا يكمل بعضها بعضا، مثلاً، يعتبر دارندورف مرونة البناء الاجتماعي والفرصة السياسية منطلقا أَساسيا في عملية الصراع، بينما يعتبرها كوزر من العوامل البنائية التي تسهم في جعل الصراع واقعياً وبعيداً عن العنف. وبينما ركز دارندورف على ضرورة وجود قيادة ليصبح الصراع شديدا عمل كوزر على تفعيل الدور الذي تؤديه القيادة وعلاقته بالشرعية وبتقصير مدة الصراع، وبالمقابل فإن كوزر تحدث عن وظائف الصراع أكثر من غيره. ويلفت كولينز الانتباه إلى بعض المتغيرات التي لم يتحدث عنها أي من كوزر ودارندورف، مثل أَهمية التفاعل الطقوسي في الصراع، والنتائج المترتبة على الاستقطاب في عملية الصراع، وبعض المحددات المهمة للعنف وغيرها. وكل ذلك يظهر أَن طروحات نظريات الصراع التحليلية يمكن أَن تشكل مع بعضها توليفا نظرياً ثرياً في تحليل منطلقات الصراع وديناميكياته ونتائجه.

الهوامش

(١) نظرية الصراع التحليلية تقابل الصراع النقدية، وتختلف عنها في ثلاثة أوجه: أولا: الإيمان بالموضوعية العلمية وفصل الحقيقة عن القيمة. ثانيا: التركيز على التدرج، وليس الطبقية. ثالثا: الإيمان باستمرارية الصراع داخل المجتمع .(انظر: Wallace and wolf: 2006: 120-121).

(٢) لمقتضيات الموضوعية والأمانة العلمية، قام الباحث بترجمة الاقتباس كما أوردته صاحبة المقال، حيث تشير إلى طرد الفلسطينيين من إسرائيل وليس من فلسطين وطنهم الأصل.

المراجع

البوابة، ٢١٠٢، ملفات الفساد الأردني: شخصيات وقضايا، ٢/٣٢.

الحوراني، هاني (محرراً)، المجتمع المدني المعاصر في الأردن (الخصائص، التحديات، المهام) عمان. دار سندباد.

الخليج، (تقرير إخباري)،٣١٠٢، الحراك الأردني يتراجع في عامه الثالث، ٢١/٩٢.

الزعبي، عبد الناصر، ٢٠١٣، الشرطة للحراك في مسيرة رفض ٩١... المعتدي عليكم صاحب محل تجاري... اضربوه وكسروا محله، صحيفة أخبار سواليف، ٣/٣٢.

السلط نيوز، ٢٠١٢، الباشا المجالي: تكلفة الحراك أمنيا ٧٢ مليون دينار... ورجال الأمن أمانة في عنقي.

السوسنة، ٢٠١٢، خسر الإخوان في معركة كسر العظم... حقيقة الأرقام، ٠١/٥.

السوسنة، ٢٠١٢، عنف وشغب بعد رفع أسعار المحروقات في الأردن، ١١/٣١.

الطليعة نيوز، ٢٠١٢، ساحة السلام بمأدبا، ٩/٠٢.

الفضيلات، محمد، ٢٠١٤، الأُردن بلد محكوم بالتأَرجح، السفير العربي، ١/٨.

القلعة نيوز، ٢٠١٣، حراك إربد، ٥/٠١.

المومني، بشير، ٢٠١٣، إعادة بناء العرش... فهم الحالة، عمون، ٢١/٣٢.

النجار، محمد، ٢٠١٣، أزمة الاقتصاد الأردني تتفاقم بعد عامي الحراك، الجزيرة نت، الثلاثاء، ٢/٥.

تقرير مركز الفينق للدراسات الاقتصادية والمعلومات، ٢٠١٢.

تلي، تشارلز، ٢٠٠٥، الحركات الاجتماعية ١٦٨٧-٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

جراءة نيوز. ٢٠١٢، جلالة الملك يلتقي بالحراك ويؤكد: صفحة الاعتقالات السياسية طويت، ٢١/١١.

جراسا نيوز، ٢٠١٣، المجالي مدح... هدد... وفضح أعضاء الحراك، ٣/٤١.

حياة البلقاء، ٢٠١١، شرق وغرب، قراءة في الحراك الشعبي والسياسي الأردني، الحلقة الأولى، المتقاعدون العسكريون, ٤/٣١.

رأي اليوم، ٢٠١٣، نشطاء الحراك الأردني من القيود بالسلاسل إلى الإفراج المفاجئ وحكومة النسور تتجه إلى الشعبية، ٠١/١.

عمان جو، ٢٠١٤، وضع الحراك الأردني، ١/٤٢.

فرحي، فريدة، ٢٠٠٧، التحول الديمقراطي: طرق جديدة لفهم الثورة، موثق في جون فوران. مستقبل الثورات، ط١، ترجمة تانيا بشارة، بيروت، دار الفارابي، ص١٤-٣٥.

في المرصاد، ٢٠١١، مظاهرات في الكرك والطفيلة تردد: الشعب يريد إس...إس. أصلح وإلا نكملها ٩/٢.

قضماني، عصام، ٢٠١٢، فاتورة الربيع العربي والحراك الأردني، صحيفة الرأي، ١١/٧.

كرامات نيوز، ٢٠١٣، الحسيني عمان, ٧/٣١.

مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢، اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي، عمان، الأردن.

ويكيبيديا، ٢٠١٢، الاحتجاجات الأردنية.

المراجع الأجنبية

Collins , Ranall, 2011, C- Escalation and G-E Escalation: A Theory of the Time- Dynamics of Conflict, American Sociological Review, (77), (1), 1-20.

Collins, Randall, 1975, Conflict Sociology , Toward an Explanatory Science New York , Academic press.

Collins, Randall, 2004, Interaction Ritual chains, Princeton, university press.

Collins, Randall, 2008, Violence: A Micro Sociological Theory, Princeton University press.

Collins, Randal, 2009, The Micro - Sociology of Violence, British Journal of Sociology, 60, (3).

Collins, Randall, 1993, Maturation of the state: Centered Theory of Revolution and Ideology, Sociogical Theory, Vol. 11. Issue. 1.

Coser, Lewis, 1967, Continuities in the Study of Social Conflict, New york: Free Press.

Scheduler, Jillian, 2005, Cop Rock: Protest, Identity and Dancing Riot Police in Jordan, Social Movement studies, Vol. issue. 2, 155-175.

Sckcpol, Theda, 1979, States and Revolutions: A comparative Analysis of France, Russia and china, N.Y, Cambridge university press, xxi.

Sckcpol, Theda, 1994, Revolution in The Modern World, Cambridge Pine forge press.

Stanford analysis, 2011, Turmoil in Jordan but Regime Change Unlikely, 1/1.

The middle East Reporter, 2011 , Monday, march 28, 12.

The middle East Reporter, 2011, Saturday, July 2. Vol. 141, 125 8.

The middle East Reporter, 2011, Thursday 20, 9.

The middle East Reporter, 2011, Jordan Unrest, July 16. 5.

The middle East Reporter, 2011, June11. 7.

The middle East Reporter, 2011, March 02. 10.

Tobin, A. Sarah, 2012, Jordan's Arab Spring: The Middle Class and Anti-Revolution, Middle East Policy, vol. XIX, 1.

Turner, Jonathan, 1975, A strategy for Reformulating the Dialectical and Functional Theories of conflict, Social forces ,Vol 53, 13.

Wallace, Ruth and Wolf, Alison, 2006, Contemporary sociological Theory: Expanding the Classical Tradition, Sixth Edition, New jersey, prentice Hall

Weingarten, peter, 1969, Beyond parson? critique of Ralf Dahrendorfs conflict Theory, Social Forces, vol, 48, 2.

Coser, Lewis, 1966, Social functions of violence, Anuals of the American Academy of political and social siences, 364 March, 8-18.

Coser, Lewis, 1989, Book in Review: The Modern social conflict, An Essay on The Politics of Liberty, By Ralf Dahrendorf.

Coser, Lewis, 1957, Social Conflict and the Theory of Social Change, British Journal of Sociology, 8 sept, 197-207.

Coser, Lewis, 1966, social Functions of Social conflict, New york: Free press.

Dahrendorf, Ralf, 1957, Class and Class and Conflict in Industrial Society, Stanford university press.

Defronzo,James, 1991, Revolutions and Revolutionary Movements, west view press.

Diani, M, 2000, the Relational Deficit of ideologically structured Action, Mobilization: An International Journal, 5(1).17-24.

Layne, Linda, 1994, Homeland: The Dialogis of Tribal and National Identities in Jordan, (Princeton university press.

Moon Young Hoon, 2012, Democracy on the Horizon: How the Arab Spring is Unfolding in Jordan, Harvard International Review.

Patterson, Argot, 2011, Jordan Protests Reveal East, West Bank Tensions, National Catholic Reporter, April 15.

Pelham, Nicolas, 2011, Jordan Balancing Act, middle East, Reporter on line, February 22.

Ryan, R. Curtis, 2011, Identity Politics, Reform and Protests In Jordan, Studies in Ethnicity and Nationalism, vol. 11, 3.

Ryan, R. Curtis, 2012, The Armed Forces and the Arab uprisings: The Case of Jordan, Middle East Law Governance, 4, 153-167.